1

تحديات الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب في الجامعات اليمنية في ضوء مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME

د. نعمان أحمد علي فيروز – أستاذ الإدراة والتخطيط الاستراتيجي المشارك
قسم الإدارة وأصول التربية ـ كلية التربية ـ جامعة إب ـ اليمن

ملخص البحث

تهدف الدراسة الحالية التعرف على تحديات الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب في الجامعات اليمنية في ضوء مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME. ولتحقيق ذلك، استخدم الباحث المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والوثائقي لاستعراض مفهوم الاعتماد الأكاديمي وأنواعه، وتحدياته، وواقع ومؤشرات التعليم الطبي في اليمن، وأبرز الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتعليم الطبي، وجهود مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي CAQA في بناء معايير اعتماد كليات الطب.

وخلصت الدراسة إلى أن كليات الطب تواجه العديد من التحديات تجاه حصولها على الاعتماد الأكاديمي، وأبرزها: تحديات الاعتراف الدولي بمجلس الاعتماد الأكاديمي، تحديات تطبيق البنية المعيارية، تحديات المستشفى الجامعي والتدريب السريري، تحديات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، تحديات الطلب الاجتماعي على التعليم الطبي، تحديات المنافسة العالمية والاستحقاق الدولي، وتحديات الشراكة الوطنية والدولية.

وفي ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها، قدم الباحث جملة من التوصيات والمقترحات ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهدافها، والتي من شأنها تفادي تلك التحديات وتجاوزها وبما يحقق الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب.

الكلمات المفتاحية: التحديات، الاعتماد الأكاديمي، كليات الطب، WFME

The Challenges of Academic Accreditation for Medical Faculties in Yemeni Universities In light of the Demands of the World Federation for Medical Education WFME

Abstract

Dr. Noman Ahmed Ali Fairooz – Assoc. Prof. of Administration and Strategic Planning - Faculty of Education - Ibb University- Yemen
Numan.fyrooz307@gmail.com

The current study aims to identify the challenges of academic accreditation of medical faculties in Yemeni universities in light of the demands of the World Federation for Medical Education (WFME). To achieve this, the researcher used the descriptive approach, both survey and documentary, to review the concept and types of academic accreditation, its challenges, the reality and indicators of medical education in Yemen, the most prominent international bodies and organizations interested in medical education, and the efforts of the Council for Academic Accreditation and Quality Assurance of Higher Education (CAQA) in building standards for accreditation of medical faculties.

The study concluded that medical faculties face many challenges towards obtaining academic accreditation, most notably: the challenges of international recognition by the Academic Accreditation Council, the challenges of applying the standard structure, the challenges of the university hospital and clinical training, the challenges of faculty members and their assistants, the challenges of the social demand for medical education, the challenges of Global competition and international merit, challenges of national and international partnership.

In light of the study's results and conclusions, the researcher presented a number of recommendations and proposals related to the subject and objectives of the study, which would avoid and bypass these challenges and achieve academic accreditation for medical faculties.

Keywords: Challenges, Academic Accreditation, Medical Faculties, WFME

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

تمثل مؤسسات التعليم العالي وما تقدمه من الثقافة العامة، والمعرفة المتخصصة، وبناء الشخصية الإنسانية المتكاملة، منارًا للعلم، وملاذًا للعلماء والباحثين الذي يقومون بجهود كبيرة في مختلف المجالات، والذي تلعب دورًا متميزًا يسهم بفاعلية في تحقيق أهداف هذا النوع من المؤسسات التي وجدت من أجلها، وأهمها خدمة المجتمع وتحقيق تطلعاته. وهذا لن يتحقق إلا بنوعية التعليم، وتجويده الذي يمثل قضية محورية في المجتمعات التي تنادي بتعليم متطور يواكب العصر الحالي وتحدياته.

ولم تكن تلك التحديات وليدة العصر الحالي فحسب، بل إنه من بدايات القرن العشرين ظهرت تحديات غير مسبوقة أمام كليات الطب لتصبح أكثر علماً وأكثر فعالية في تخريج الأطباء، وكان هذا نتيجة للمضمون الذي اشتمل عليه تقرير فلكسنر الشهير Simon Flexner Report الذي صدر عام 1910 الذي تناول التعليم الطبي في أمريكا الشمالية. ثم يأتي القرن الحادي والعشرون واضعاً أمام كليات الطب مجموعة مختلفة من التحديات تتمثل في: تحسين الجودة، وتحقيق العدالة، وتقديم رعاية صحية ملائمة وفعالة، وخفض التباين في ترتيب الأولويات الاجتماعية، واعادة تعريف أدوار المهنيين الصحيين، وتقديم بينات على التأثيرات التي يتعرض لها الوضع الصحي للسكان، (الوثيقة العالمية للمحاسبة الاجتماعية لكليات الطب، 2010: 2).

ولما كانت تلك التغيرات والتحديات المحلية والدولية تفرض على مؤسسات التعليم العالي ضرورة إيجاد آليات واضحة لمواجهة تلك التحديات وتجاوزها لتتمكن من تخريج جيل جديد يمكنهم من التعامل بايجابية مع التغيرات والتحديات العالمية المعاصرة بكل كفاءة واقتدار، كان الأخذ بنظام الاعتماد الأكاديمي أمراً مهماً وحاسماً تمليها التطورات، والانجازات، والتحولات الكبيرة تجاه تجويد التعليم العالي وتحقيق الاعتماد الوطني والاعتراف الدولي بمؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها، (حسن، وآخرون، 2016: 236).

ويمثل التعليم الطبي أهم أنواع التعليم وأكثرها ارتباطاً بحياة الإنسان، فهو يحظى بمكانة رفيعة أكاديمياً، أخلاقياً، مجتمعياً، وتنموياً على المستويات المحلية والعالمية؛ فإن الاهتمام بتجويد مخرجاته، وتحقيق الاعتراف بها من خلال انتهاج معايير اعتماد وطنية مرتبطة بمرجعيات عالمية

يتعاظم يوماً بعد يوم، ويجعل الكليات الطبية أمام محك لا يمكن تجاهله لما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على المتخرجين وقدرتهم على مزاولة المهنة من عدمها.

وعلى المستوى الوطني، شهد التعليم الطبي في اليمن توسعاً ملحوظاً، رافقته تحديات جمة، مثلت عائقاً كبيراً تجاه حصول كليات الطب على الاعتماد الأكاديمي، وأهمها: تحديات الاعتراف الدولي بمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وتحديات البنية التحتية والتدريب السريري، وتحديات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، وتحديات الطلب الاجتماعي، وتحديات المنافسة العالمية، وتحديات الشراكة الوطنية والدولية؛ والذي حتماً سيلقى بظلاله على نوعية المتخرجين، الذي أصبح هماً يراودهم بشكل مستمر خاصة بعد تلويح منظمة ECFMG أنه بحلول 2024م لن تسمح لأي متخرج من الكليات الطبية الأجانب دخول امتحانات مزاولة المهنة الطبية مالم يكونوا متخرجين من كليات طب معتمدة من هيئات وطنية معترف بها من الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME.

الأمر الذي جعل فرض على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومجلس الاعتماد الأكاديمي، والمجلس الطبي، التركيز على تجاوز مثل هكذا تحديات من خلال الانخراط بمطالب الاعتماد الأكاديمي على المستوى المحلي والدولي استجابةً لتوصيات لجنة ليفربول (Liverpool, 2005) بشأن التعليم الطبي اليمني، وتوصيات المؤتمر الدولي الأول للتعليم الطبي واعتماده في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط (2010) والذي انعقد في جامعة العلوم والتكنولوجيا بالشراكة مع الجمعية العلمية لكليات الطب العربية، والاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، ومخرجات مؤتمر التعليم الطبي اليمني (2012)، والذي انعقد بكلية الطب بجامعة حضرموت، فضلاً عن مخرجات ورش العمل، والندوات العلمية، والتي كان آخرها الندوة العلمية في التعليم الطبي المنعقدة في (2022) بمجلس الاعتماد الأكاديمي، والتي أكدت جميعها على ضرورة التزام كليات الطب اليمنية بمعايير الجودة، ابتداءً بسياسة القبول، ومروراً بتوفير أعضاء هيئة التدريس، والبنية التحتية اللازمة، ...الخ، وبما يحقق أهدافها ويقودها إلى الاعتماد الأكاديمي.

مشكلة الدراسة:

من المؤكد أن التطورات العالمية والتغيرات المتسارعة في التعليم الطبي سيخلق عبئًا كبيرًا على دول العالم الثالث، بما في ذلك اليمن. فمعظم هذه الدول تقع بين مطرقة النمو السكاني المتزايد والذي يتطلب توسعاً موازياً في التعليم الطبي، وسندان المعايير وتحديات تطبيقاتها وبما يحقق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للكليات الطبية على المستوى الوطني والاعتراف على المستوى الدولي.

وعلى الرغم من محاولات وزارة الصحّة العامة والسكان في اليمن لتحديد أولوياتها في تقديم الخدمات الصحية للمجتمع، وفق حزمة تدخّلات أساسيّة، وتطبيق نماذج تمويليّة ذات استدامة، تحقق إتاحة الرعاية الصحيّة لمستحقيها؛ إلاّ أن النظام الصحي يعاني من نقص حاد في الكوادر الطبية المؤهلة، وهجرة العقول الوطنية المتخصصة إلى الخارج، ومحدودية الخدمات والرعاية الصحية، وتفشي الأوبئة وخاصة في الأرياف، وانتقال العدوى، وانتشار الأمراض المعدية، وتأخّر تطبيق مفاهيم التغطية الصحيّة الشاملة. كل ذلك يجعل الكليات الطبية في الجامعات اليمنية أمام تحديات كبيرة لا يمكن تفاديها بسهولة، وإنما تحتاج إلى مزيد من الجهود المستمرة والتنسيق المشترك بين الجهات ذات العلاقة لما من شأنه الإسهام الفاعل في معالجة تلك الإختلالات، وتفادي تلك التحديات، وإحداث تحسين نوعي في مخرجات التعليم الطبي والذي حتماً سينعكس على سمعة النظام الصحي في اليمن وكفاءته.

غير أن كليات الطب في الجامعات اليمنية لا تزال تواجه تحديات متنوعة للقيام بدورها المأمول، وأهمها تحدي تحسين نوعية التعليم الطبي وتجويده، إذ أن اليمن تشهد توسعاً ملحوظاً في إنشاء كليات الطب والبالغ عددها (27) كلية حتى العام الجامعي 2023/2022م والتي تحتضن برامج الطب والجراحة في مختلف الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية بالجمهورية اليمنية. والاشكالية أن هذه الكم من الكليات الطبية وغيرها لم تحصل على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي أو البرامجي حتى إعداد هذه الدراسة؛ الأمر الذي أصبح يؤرق القيادة السياسية، والصحية، والتعليمية، والطلبة الدراسين، وأولياء الأمور، والمجتمع اليمني برمته.

وكون الباحث يعمل في مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، الذي يمثل الجهة الرسمية في مساعدة هذه الكليات لتحقيق ضمان الجودة، ومساعدتها في الحصول على الاعتماد الأكاديمي في ضوء معايير أعدها المجلس، وبما يحقق مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، ويحقق تطلعات المتخرجين فيما يتعلق بشروط الهيئة التعليمية المعنية بمنح رخصة مزاولة المهنة ECFMG للطلبة الأجانب بحلول 2024م، فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالآتي:

ما تحديات الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب في الجامعات اليمنية في ضوء مطالب الإتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME؟ وسوف يتم الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم الاعتماد الأكاديمي، وأهميته، وأنواعه؟
2- ما المنظمات والهيئات والمجالس الوطنية والدولية المهتمة بالتعليم الطبي؟
3- ما واقع التعليم الطبي في اليمن ومؤشراته، وتحديات اعتماده؟

4- ما جهود مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في استنهاض كليات الطب نحو الاعتماد الأكاديمي الوطني، والاعتراف الدولي؟

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية الدراسة من أهمية التعليم الطبي، وقضايا الاعتماد الأكاديمي والاعتراف الدولي بمؤسساته، ومخرجاته.
- تسهم الدراسة الحالية بنشر ثقافة المنظمات والهيئات والمجالس الوطنية والدولية ذات الصلة بالتعليم الطبي وطبيعة علاقتها بالاعتماد الاكاديمي والاعتراف الدولي ومزاولة المهنة.
- توضح الدراسة الحالية لقيادة التعليم العالي، ووزارة الصحة العامة والسكان، والجامعات اليمنية، ومجلس الاعتماد الأكاديمي، والمجلس الطبي التحديات التي تعيق اعتماد كليات الطب وتأهيلها للاعتماد الأكاديمي الوطني، والاعتراف الدولي من الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME.
- تُسهم الدراسة الحالية في رفد المكتبة العلمية بجهد علمي جديد في مجال التعليم الطبي وضمان جودته، واعتماده والاعتراف بمخرجاته، وبما يخدم العلم والمعرفة، ويخدم الباحثين والدارسين المهتمين بهذا المجال.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مفهوم الاعتماد الأكاديمي، وأهميته، وأنواعه.
2- استعراض المنظمات والهيئات والمجالس الوطنية والدولية المهتمة بالتعليم الطبي.
3- الكشف عن واقع التعليم الطبي في اليمن ومؤشراته، وتحديات اعتماده.
4- التعرف على جهود مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في استنهاض كليات الطب نحو الاعتماد الأكاديمي الوطني، والاعتراف الدولي.
5- عرض تحديات اعتماد كليات الطب في الجامعات اليمنية وتأهيلها للاعتماد الأكاديمي في ضوء مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على تحديات اعتماد كليات الطب في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية وعددها (22) كلية والتي فيها برامج الطب والجراحة، وتأهيلها للاعتماد الأكاديمي في ضوء مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، وتتمثل التحديات بالآتي: تحديات الاعتراف

الدولي بمجلس الاعتماد الأكاديمي، تحديات تطبيق البنية المعيارية، تحديات المستشفى الجامعي والتدريب السريري، تحديات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، تحديات الطلب الاجتماعي على التعليم الطبي، تحديات المنافسة العالمية والاستحقاق الدولي، وتحديات الشراكة الوطنية والدولية خلال العام الجامعي 2023/2022م.

مصطلحات الدراسة:

1. **التحديات:** كل ما يعيق حصول كليات الطب في الجامعات اليمنية على الاعتماد الأكاديمي على المستوى الوطني، والاعتراف الدولي من الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، وتتمثل هذه التحديات بـ: تحديات الاعتراف الدولي بمجلس الاعتماد الأكاديمي، تحديات تطبيق البنية المعيارية، تحديات المستشفى الجامعي والتدريب السريري، تحديات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، تحديات الطلب الاجتماعي على التعليم الطبي، تحديات المنافسة العالمية والاستحقاق الدولي، وتحديات الشراكة الوطنية والدولية.
2. **كليات الطب في الجامعات اليمنية:** قصد بها الباحث في الدراسة الحالية، كل كلية طبية فيها برنامج طب عام وجراحة نشأت بقرار رئاسي ضمن قرار إنشاء الجامعة الحكومية أو بقرار مستقل من رئيس الجامعة بناء على موافقة المجلس الأعلى للجامعات، وكل كلية طبية في الجامعات الأهلية والتي نشأت بقرار معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووفقاً لاجراءات الترخيص الأولي.
3. **الاعتماد الأكاديمي:** يقصد به إقرار مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي استيفاء كليات الطب كمؤسسة تعليم عالي لمعايير الاعتماد المؤسسي، أو برنامج الطب والجراحة لمعايير الاعتماد البرامجي، واعطائها رتبة أو شهادة الاعتماد بحسب سياسات المجلس ودليل نظام الجودة.
4. **الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME:** منظمة دولية مستقلة غير ربحية، تأسست في عام 1972م في كوبنهاجن من قبل منظمة الصحة العالمية WHO والرابطة الطبية العالمية WMA، وتهتم بإنشاء معايير عالمية لتجويد التعليم الطبي، وتعترف بهيئات ومجالس الاعتماد القومية على مستوى الاقطار وفقاً لإجراءات محددة وموضحة في دليل الاعتراف الذي أعده الاتحاد.

الخلفية النظرية، ودراسات سابقة:

يتناول الباحث مفهوم، وأهمية، وأنواع الاعتماد الأكاديمي، وأهم المنظمات والهيئات والمجالس الوطنية والدولية المهتمة بالتعليم الطبي، وأهمها الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، واستعراض بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وعلى النحو الآتي:

- **الاعتماد الأكاديمي:**

تطور الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين الميلادي على أساس تطوعي وغير حكومي تقوم به جمعيات الاعتماد الاكاديمي (Academic Accreditation Associations) التي أنشأتها مؤسسات التعليم العالي الأمريكي (Judith, 2015: 3) ويمكن القول أن البوادر الأولى لعملية الاعتماد كانت تحديداً في عام (1885) إذ أُسست أول رابطة لمدارس وكليات (New England) التي استقطبت مئات الكليات للعمل طواعية في هذه الجمعيات، وكان لها تأثير واسع النطاق بحيث أصبحت القرارات التي تصدرها هذه الجمعيات تؤثر في قرارات التمويل، والمساعدات المالية من الجهات الحكومية أو المحلية والجمعيات الخيرية للمؤسسات التعليمية، والاعتراف بالشهادات الصادرة عنها، وفي تعيين الخريجين، وتوجيه الطلاب للالتحاق بالكليات والجامعات، والترخيص بمزاولة المهن التي تحتاج إلى تدريب عملي بعد التخرج، وتحويل الطلاب من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، (Gary & Barbara , 2002: 360).

ويمثل الاعتماد الأكاديمي اتجاهاً تطويرياً معاصراً يحصد جهود المؤسسات التعليمية في مرحلة ضمان الجودة للحصول على رتبة أو شهادة أو وساماً يمنحها ميزة أكاديمية عن غيرها على المستوى الوطني، والذي يعد مدخلاً للاعتراف على المستوى الدولي؛ بوصفه يمثل إطاراً مرجعياً في مختلف دول العالم لتقويم أداء المؤسسات التعليمية وتطويرها وفق مستويات معيارية محددة تعدها وتقرها الهيئات والمجالس المعنية بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي سواءً كانت هيئات قومية أم دولية. وفي هذا السياق سوف نتناول المفاهيم المرتبطة به، وأهميته، وأنواعه.

- **مفهوم الاعتماد الأكاديمي:**

تستمد حركة الاعتماد الأكاديمي قيمتها من الدعوات الملحة محلياً وعالمياً إلى ضرورة ضبط الأداء واستهداف الجودة والتميز في نواتج العملية التعليمية، حتى باتت قضية الاعتماد الأكاديمي من أهم القضايا الملحة في أوساط التعليم العالي، نظراً لكونها أساساً لازماً لتحقيق أي نهضة مرجوة في العملية التعليمية بكل مكوناتها. وتتعدد المنهجيات التي تهدف إلى تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول على صفة متميزة، وهوية معترف بها محلياً ودولياً والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق

استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في مدخلاتها، عملياتها وأنشطتها، ومخرجاتها بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين، ويحقق مستويات عالية من رضائهم.

فالاعتماد Accreditation لغةً يعنى: "الثقة"، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني الإقرار بالشئ، أو قبوله بمعنى الموافقة عليه لجهة/ مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى إعطاء تقويم للمؤسسة، (البهواشي، 2007: 10). ويُعرّف الاعتماد الأكاديمي بأنه: أحد أهم الاستراتيجيات التي تضمن جودة التعليم العالي، (العرجش، 2019، 21)، وهو نظام تحدده هيئة/ وكالة/ مجلس يتضمن معايير محددة بمؤشرات مضبوطة وواضحة؛ إذ ما تم تطبيقها تم الاعتراف بوصول المؤسسة التعليمية Institution أو البرنامج الأكاديمي Program إلى مستوى معياري معين يمنحها حق الاعتماد الذي يميزها عن غيرها من المؤسسات التعليمية، (Arnold, et al, 2004: 23).

ومصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة التي بدأ استخدامها بداية التسعينات من القرن الماضي، مرافقاً لمفاهيم ومصطلحات الجودة، إذ ارتبط مفهوم الاعتماد في المؤسسات التعليمية بمبادئ واسس ضمان جودة التعليم، والتي تبدو منسجمة ومتداخلة معه في المضامين والإجراءات، بل أن الاعتماد تتويجاً لضمان الجودة ولاحقاً بها؛ باعتبار أن الاعتماد عملية تقويم تخضع لها المؤسسة التعليمية عن طريق مجموعة من الاجراءات يتم من خلالها إعطاء فكرة شاملة عن مستوى تطبيق المؤسسة للمعايير وأهليتها للقيام بمسئولياتها المناطة بها، (Harmon, & Meek, 2000: 14).

ويرى طعيمة (2006) بأن الاعتماد الأكاديمي عبارة عن ممارسات تقوم به هيئة معنية به تعمل في هذا المجال وفقاً لمعايير متاحة تم إعدادها من قبل خبراء بالشراكة مع المستفيدين بغرض إخضاع المؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية لدراسة التقويم الذاتي كوسيلة تتبناها المجتمعات لوضع تلك المؤسسات موضع الثقة والتأكد من مدى التزامها بالمعايير على المستوى النظري والتطبيقي. ويقصد به الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها في تلك لمؤسسة.

وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن، وأنها تحاول دائما البحث عن نقاط قوتها لدعمها، وعن نقاط ضعفها أو الجوانب السلبية لإصلاحها. فالمؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم أصبحت مطالبة بضرورة حصولها على نوع من الاعتراف بها واعتمادها وحماية الدرجة التي تمنحها لطلابها، و أن تتعامل على قدم المساواة مع مثيلاتها في دول العالم الأخرى، ويصبح لها

ولخريجيها وأعضاء هيئتها التدريسية قيمة حقيقية معترف بها على الصعيدين الداخلي والخارجي، (Sanyal, & Martin, 2007: 6).

وفي هذا السياق، فأن الاعتراف بكليات الطب في اليمن ومنحها الاعتماد الأكاديمي سواءً المؤسسي على مستوى الكلية ككل، أم البرامجي على مستوى برنامج الطب والجراحة يتطلب منها تحقيق المعايير التي وضعها مجلس الاعتماد الأكاديمي ووفقاً للأدلة المعدة لذلك، وسيأتي الحديث تفصيلاً عن هذه الجزئية طيّ الدراسة الحالية.

- **أهمية الاعتماد الأكاديمي:**

تكمن أهمية الاعتماد الأكاديمي في كونه وسيلة مهمة لإثبات مكانة وسمعة المؤسسة التعليمية مما يحفز الراغبين على الالتحاق بها أو التعامل معها من الطلبة وأصحاب الأعمال، أو المؤسسات الاقتصادية، والمستثمرين، أو الرأي العام والمؤسسات الحكومية، وغيرهم، كما أنها تمثل مصداقية للحصول على دعم وتمويل حكومي، أو غير حكومي، فضلاً عن أنه يشجع المؤسسات المانحة على زيادة معدلات المنح والقروض الدراسية لطلابها.

ويمثل الاعتماد الأكاديمي وسيلة لتشجيع التميز، وعمليات التحسين المستمر، وضمان ملاءمة كل مكونات المؤسسة أو البرنامج في سياق متناغم، فضلاً عن إضفاء الشرعية على الجهة طالبة الاعتماد من قبل الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد، والذي يبين فيه بأن الجهة الطالبة للاعتماد قادرة على تحقيق أهدافها من خلال برامجها الأكاديمية، وتنظيماتها الإدارية والمالية والبيئية والبحثية، والوسائل والتجهيزات العلمية المتوفرة بالاستناد إلى عدد من المعايير، والمقاييس الواضحة المعالم، ووفقاً لإجراءات وتعليمات معدة مسبقاً، (أمين، 2012: 291). وتنبع أهمية مثل هذه التعليمات والضوابط من أهمية المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع، اذ إن غياب القوانين، والتعليمات والإجراءات التنظيمية يعني توفر مجالاً من الفوضى الأدائية التي تؤثر سلباً على مستويات الأداء التعليمي، وجودته وبالتالي تترك أثرا عكسياً على المجتمع، وانطلاقاً من مبدأ حماية المجتمع من خلال المحافظة على مخرجات التعليم جاءت أهمية الاعتماد الأكاديمي والرقابة ضمن المعايير المحددة للجهات التعليمية.

وقد أوضح مجلس الاعتماد للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية (CHEA, 2010) أن أهمية الاعتماد الأكاديمي تكمن في:

1. إضفاء الصفة الشرعية والقانونية للمؤسسات والبرامج المعتمدة وإعطائها فرصة للحصول على المنح والقروض لتمويلها أكثر من تلك المؤسسات غير المعتمدة.

2. يمنح ثقة الممولين وخاصة للجامعات والبرامج الأكاديمية المعتمدة والمشتغلة في موضوعات الابتكار وبراءة الاختراعات.
3. يعزز مبدأ الشفافية وإخضاع المخالفين للمساءلة والمحاسبة والذي يجعل من هذه المؤسسات أكثر وضوحاً في تعاملاتها مع نفسها ومع الغير.
4. يمنح المؤسسة اعترافاً دولياً يسهل لها عملية المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية، ويساعد مخرجاتها على الانخراط في اختبارات رخص مزاولة المهنة الدولية، فضلاً عن المنافسة في الحصول على فرص القبول والانتقال بين الجامعات الأخرى في كافة دول العالم.
5. المؤسسات والبرامج المعتمدة تكون فعالة في إدارة الموارد ، وبالتالي تحقق أهدافاً ذات جودة عالية.

وخلاصة ذلك، يمكن القول أن أهمية الاعتماد الأكاديمي تأتي من كونه عملية نظامية تقويمية لقياس مدى فاعلية المؤسسة التعليمية في انجاز مهامها، وكذلك مدى التزامها بالمتطلبات التي اعتمدتها واستمرارية جهودها في تعزيز جودة النهج التعليمي، كونه أداة للتطوير والتحسين المستمر في هذه المؤسسات والبرامج التعليمية.

- **أنواع الاعتماد الاكاديمي :**

كما ذكرنا أن الاعتماد الأكاديمي إقرار هيئة/ مجلس، باستيفاء مؤسسة تعليم عالٍ، أو إحدى كلياتها، أو برنامج أكاديمي مستوى معيناً من معايير الجودة. وهناك شبه اتفاق بين الكتُاّب والمهتمين بالاعتماد الأكاديمي ومنهم (.....) على أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

1. **الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation:** ويقصد به الإقرار بأهلية مؤسسة تعليم عالٍ بتقديم خدمة تعليمية وفقاً للمعايير الأكاديمية التي تقرها هيئة أو مجلس معني بالاعتماد الأكاديمي، وفقاً لمعايير محددة تختلف من دولة لأخرى بحسب البنية المعيارية التي تحددها جهة الاعتماد، ونظرتها له ومتطلبات تحقيقه. ويتميز هذا النوع أنه يركز على التقويم الشامل للخصائص المؤسسية المتمثلة بالوضع القانوني والإداري ومدى قوة ثبات مصادر التمويل، ونظام القبول، والخدمات الطلابية، وفعالية المؤسسة وكفايتها، ومستوى علاقتها بالمجتمع المستفيد من خدماتها، وطبيعة الشراكة التي تنتهجها مع نظرائها على المستوى المحلي والدولي، ويت التعبير عن ذلك بمعايير تعدها هيئات او مجالس متخصصة ومؤشرات للقياس وفقاً لأدلة التقويم الذاتي المؤسسي، وهي من تحكم على مستوى تحقيق المؤسسة لتلك المعايير ومنحها الاعتماد المؤسسي من عدمه، (Pradeep, et al, 2021: 35).

2. **الاعتماد البرامجي (التخصصي) Programming Accreditation:** ويقصد به إقرار الهيئة/ المجلس بأهلية برنامج تعليمي معين بتقديم خدمة تعليمية في تخصص معين وفقاً للمعايير الأكاديمية في ميدان التخصص. وبمعنى آخر، هو الاعتراف بالبرنامج الأكاديمي في المؤسسة التعليمية أو أحد أقسامها، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير المحددة، ويطلق على هذا النوع من الاعتماد في نطاق التعليم العالي بالاعتماد البرامجي (الخاص)، (Nelson, 2021: 242).

3. **الاعتماد المهني Professional Accreditation:** يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويركز بشكل أساس على الخريج وصلاحيته لممارسة مهنته ويمنح هذا النوع من الاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد التي أعدت لهذا الغرض كالنقابات والاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بمهنة محددة كالطب، والهندسة، والمحاماة، والمحاسبة وغيرها، (Catha, 2016: 236).

والواقع أنه يوجد ارتباط وثيق بين أنواع الاعتماد الثلاثة، كما يوجد بينها نوع من التداخل والتكامل، اذ أن كلاً منهم يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات المعيارية أو العالمية، فالاعتماد المؤسسي يعنى أن المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة المطلوبة، وبالتالي يتحقق لخريجها السبق والتفوق والأولوية في شغل الوظائف الهامة، كما أنه يصعب تحقيق الاعتماد المهني في غياب الاعتماد المؤسسي والأكاديمي، فالاعتماد الأكاديمي والمؤسسي مطلب أساسي وضروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني، (الدهشان، 2007: 7).

واتساقاً مع الموضوع، فأن مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن يمنح الاعتماد المؤسسي، وقد أعد له معايير ومؤشرات وأدلة عمل توضح ذلك، وايضاً يمنح الاعتماد البرامجي (الخاص) وقد أعد له معايير ومؤشرات وأدلة عمل أيضاً، وأما الاعتماد المهني فيقوم به المجلس الطبي الأعلى وللمهن الطبية فقط.

- **الهيئات والمنظمات والمجالس المهتمة بالتعليم الطبي: (IAAO)**

لأهمية التعليم الطبي عالمياً؛ تكثر الهيئات والمنظمات والمجالس المهتمة بالتعليم الطبي والاعتراف بمخرجاته، إذ يصل عددها الى ما يقارب (15) هيئة ومنظمة عالمية. ومعظمها تهدف إلى ضمان جودة التعليم الطبي، وكيفية مساعدة الهيئات والمنظمات والمجالس الوطنية على مستوى الدول في الاعتراف بها، والتي مهمتها منح الاعتماد الوطني لمثل هكذا برامج. وبهذا المفهوم، فأن الاعتماد الأكاديمي الدولي هو اعتراف هيئة أو منظمة دولية بما اعتمده مجلس او هيئة اعتماد

وطنية من البرامج والمؤسسات التعليمية في بلدهم. بمعنى آخر هو اعتماد لدول اكثر منه اعتماد لمؤسسات. غير أن ما يقلق الكثير من دول العالم وخاصة اليمن هو الإعلان الذي لوحت به الهيئة التعليمية لخريجي الطب الاجانب (ECFMG) والذي مفاده أنه بحلول 2024 لن يتم اعتماد وثائق خريجي كليات الطب، مالم تكن كلياتهم معتمدة من هيئة وطنية معترف بها من قبل WFME.

وهنا ينبغي التأكيد على أن الاعتماد الوطني هو مدخل للاعتماد الدولي، بمعنى أنه لا يمكن لمؤسسة تعليمية طبية او لشهادات خريجين منها أن تعتمد عالمياً، ما لم تكن هذه المؤسسة قد اعتمدت أولاً من قبل مجلس اعتماد وطني، وهذا المجلس معترف به عالمياً، كما تجدر الاشارة إلى أن الجهة المخولة قانونياً بالتواصل مع هيئات الاعتماد الدولية هو مجلس الاعتماد الوطني وليست الجامعات أو الكليات أو أي جهة أخرى. كما يؤكد ذلك سياسات واجراءات الاعتماد التي تقرها الهيئات والمنظمات الدولية وأبرزها الاتحاد الدولي للتعليم الطبي. (Al-Haboob, 2022: 9).

والمنظمات الدولية هي مؤسسات أُنشئت بناءً على اتفاقيات يحكمها القانون الدولي، وتمتلك كيانها الخاص، وتكون ذات طابع دولي قومي، وهي منظمات عالمية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تهتم بتحسين جودة التعليم واعتماد مؤسساته في جميع أنحاء العالم وفقا لأعلى المعايير العالمية، وتعمل بالشراكة مع هيئات اعتماد أخرى عالمية وأقليمية ووطنية وتقوم بإعداد معايير عالمية لتحسين جودة التعليم في مجال تخصصها، وإدارة دليل عالمي لتسجيل المؤسسات المعتمدة لديها، من خلال الاعتراف لهيئات الاعتماد الإقليمية والوطنية. ومن أهم هذه المنظمات/ الهيئات/ المجالس ما يلي:

1. منظمة الصحة العالمية: World Health Organization (WHO)

تأسست في 7 أبريل 1948م، لتصبح أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، و هي واحدةٌ من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة. ومقرها الحالي في جنيف، سويسرا. وتلتزم منظمة الصحة العالمية بتطوير التعليم الطبي، ووضع معايير دولية لتعليم ومؤهلات القوى العاملة الصحية، وتعمل على تعزيز وتحسين جودة التعليم والمؤهلات الطبية، وتعتبر ذلك جزء لا يتجزأ من مهامها و مستمد من دستورها. وفي عام 2005م، قامت منظمة الصحة العالمية والاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME) بإضفاء الطابع الرسمي على شراكة إستراتيجية لمتابعة خطة عمل طويلة الأجل - مفتوحة للمشاركة من قبل جميع كليات الطب ومقدمي التعليم - تهدف إلى أن يكون لها تأثير حاسم على التعليم الطبي، لتكون هي الجهة التي تعتمد المؤسسات الطبية في العالم، ثم تحالفت الرابطة الطبية العالمية WMA مع منظمة الصحة العالمية WHO

لتأسيس الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME) في عام 1972. الذي صار معنياً بالاعتماد الطبي العالمي بسياسة جديدة كما سنرى لاحقاً، (https://www.who.int/ar).

2. الرابطة الطبية العالمية (World Medical Association (WMA:

الرابطة الطبية العالمية (WMA) هي اتحاد دولي مستقل للجمعيات الطبية المهنية الحرة التي تمثل الأطباء في جميع أنحاء العالم. تأسست (WMA) رسميًا في 18 سبتمبر 1947 في باريس، والغرض الرئيس من وجودها هو تقديم خدمة إنسانية صحية من خلال السعي لتحقيق أعلى المعايير الدولية في التعليم الطبي، والعلوم الطبية، والأخلاقيات الطبية والرعاية الصحية لجميع الناس في العالم. لذلك اعتمدت العديد من السياسات المعترف بها دوليًا كمعيار أخلاقي عالمي للموضوعات التي تتناولها الرابطة. وكمنظمة تروج لأعلى المعايير الممكنة لأخلاقيات الطب. وتقدم WMA إرشادات أخلاقية للأطباء من خلال إعلاناتها وقراراتها بما يساعد في توجيه الجمعيات الطبية الوطنية والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم. وتعمل WMA بالشراكة مع WFME & WHO والرابطة الدولية للسلطات التنظيمية الطبية IAMRA على تطوير المبادئ التوجيهية لاعتماد التعليم الطبي الأساسي من قبل فريق عمل دولي، والتي شكلت أساساً لسياسة منظمة الصحة العالمية عام 2013م بشأن الاعتماد الطبي ومؤسساته، (https://www.wma.net).

3. الاتحاد العالمي للتعليم الطبي: (WFME) World Federation for Medical Education

الاتحاد منظمة عامة مستقلة غير ربحية، تأسست في عام 1972 في كوبنهاجن من قبل منظمة الصحة العالمية WHO والرابطة الطبية العالمية WMA. وكان WFME على علاقة رسمية مع WHO منذ عام 1974 وفي عام 2004 شكلت المنظمتان شراكة استراتيجية لتطوير التعليم الطبي، وله شراكة مع (ECFMG)، ومع الاتحاد الدولي علاقة أيضا مع رابطات طلبة الطب (IFMSA)، ويعمل بالشراكة مع الهيئات الإقليمية والوطنية للتعليم الطبي وغيرها من المنظمات الدولية. ويسعى الاتحاد إلى إنشاء معايير عالمية لتحسين جودة التعليم الطبي في العالم، وإدارة الدليل العالمي لكليات الطب، والاعتراف بالاعتماد للوكالات الوطنية. ووفقًا لذلك، يقر الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME) بهيئات الاعتماد للتعليم الطبي الأساسي في كل بلد باعتباره المشروع الأكثر أهمية. ويُعد برنامج الاعتراف الصادر عن (WFME) هو البرنامج الوحيد المقبول من (ECFMG) للاعتراف بوكالات اعتماد كليات الطب. وبالتالي، فإنه ابتداءً من عام 2023، 2024

سوف تحتاج كليات الطب إلى الاعتماد من قبل وكالة اعتماد معترف بها من قبل WFME إذا كانت ترغب في التأكد من أن طلبتها وخريجيها مؤهلين للحصول على شهادة (ECFMG)، (Hider, 2019: 3).

4. الهيئة التعليمية لخريجي الطب الأجانب: Educational Commission (ECFMG) for Foreign Medical Graduates

تأسست ECFMG في عام 1956 ، من قبل مجلس اعتماد التعليم الطبي الأمريكي (ACME) وذلك استجابة للحاجة المتزايدة لتقييم جاهزية خريجي الطب الدوليين الذين يدخلون القوى العاملة للأطباء في الولايات المتحدة من خلال برنامج الاعتماد المهني الخاص بها، وبالاشتراك مع المجلس الوطني لمقيمي الأطباء National Board of Medical Examiners، وفي عام 1974 اندمجت مع لجنة خريجي الطب الأجانب وغيرت إسمها إلى "اللجنة التعليمية لخريجي الطب الأجانب" ECFMG، وهي وكالة معتمدة تقوم بتقييم مدى استعداد خريجي كليات الطب الدوليين للالتحاق ببرامج الإقامة أو الزمالات في الولايات المتحدة المعتمدة من قبل مجلس اعتماد التعليم الطبي للخريجي (ACGME) وتعمل ECFMG بصفتها وكالة تسجيل وإعداد التقارير عن اختبار الترخيص الطبي USMLE لطلبة/ خريجي الطب الأجانب، لذلك هي هيئة اعتماد مهني تمنح الأفراد رخصة مزاولة مهنة الطب، (https://www.ecfmg.org).

الجدير بالذكر، أنه في العام 2021م أنشأت ECFMG و FAIMER تحالفاً جديداً أسماه Intealth وتعكس هذه الهوية الشاملة الجديدة نهجًا متكاملًا للعمليات والإمكانات المعززة التي يوفرها هذا التكامل لدعم المهن الصحية في جميع أنحاء العالم. وتمثل العلاقة بين الـ (ECFMG) مع (WFME) علاقة ثنائية؛ إذ يُعد برنامج الاعتراف الصادر عن الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME) هو البرنامج الوحيد المقبول من قبل الهيئة التعليمية لخريجي الطب الأجانب (ECFMG) للاعتراف بوكالات اعتماد كليات الطب. لذلك، فإنه ابتداءً من عام 2023/ 2024، سوف تحتاج كليات الطب إلى الاعتماد من قبل وكالة اعتماد معترف بها من قبل WFME إذا كانت ترغب في التأكد من أن طلبتها وخريجيها مؤهلين للحصول على شهادة (ECFMG)، التي لا تعتمد كليات الطب وانما تمنح شهادة مزاولة مهنة الطب للخريجين من كليات طب معتمدة من هيئة وطنية وهذه الهيئة معترف بها من قبل (WFME)، (Al-Haboob, 2022: 27).

5. المؤسسة الدولية للنهوض بالتعليم والبحث الطبي: (FAIMER) Foundation for Advancement of International Medical Education and Research

تم إنشاء FAIMER في عام 2000 ، بواسطة ECFMG وهي مؤسسة غير ربحية، تتولى المسؤولية عن برامج الزمالة والمنح المستمرة لـ ECFMG وتعمل على تطوير مصادر البيانات لتوفير معلومات دقيقة عن مؤسسات التعليم الطبي وتتيحها للجمهور، كما أنها تعزز فهم أنظمة تعليم المهن الصحية في العالم من خلال الأدلة التي تصدرها المنظمة. و (FAIMER) عضو في Intealth، وهي منظمة متحالفة مع (ECFMG) كأعضاء في Intealth ، وتشترك FAIMER و ECFMG في رؤية مشتركة في متابعة المهام التكاملية، كما أنها لا تمنح الاعتماد ولكنها توفر أدلة لحصر مؤسسات التعليم الطبية والهيئات الوطنية التي تم الاعتراف بها واعتمادها، (https://www.faimer.org).

6. الدليل العالمي لكليات الطب World Directory of Medical Schools (WDOMS)

هذا الدليل تم نشره بناء على اتفاقية مارس 2012 للتعاون بين (WFME) و(FAIMER) لدمج الدلائل الخاصة بالمنظمات - دليل التعليم الطبي الدولي (IMED) التابع لـ FAIMER، ودليل إبن سينا (AVICENNA) التابع لـ WFME – لإنتاج الدليل العالمي لكليات الطب (WDOMS)، والذي يهتم بسرد جميع كليات الطب في العالم بمعلومات دقيقة ومحدثة وشاملة عن كل كلية، كونه مصدر للمعلومات لكل من طلاب الطب الحاليين والمحتملين، ويجمع المعلومات التي كانت موجودة سابقاً في الدليل العالمي لمنظمة الصحة العالمية ودليل التعليم الطبي الدولي (IMED) ودليل إبن سينا(AVICENNA)، (https://www.wdoms.org).

7. المنظمات التي تعترف/ تعتمد كليات الطب (DORA) Directory of Organizations that Recognize/Accredit Medical Schools

تمثل الـ (DORA) مورداً هاماً للمعلومات المتطورة حول هيئات اعتماد مؤسسات التعليم الطبي في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من دقة هذه المعلومات، إلا أنها لا تشمل جميع المنظمات التي لديها مسؤوليات تتعلق باعتماد كليات الطب/ أو برامج التعليم الطبي. كما توجد علاقة مشتركة بين ثلاث هيئات معنية بهذا الدليل وهي: FAIMER الناشر لهذا الدليل، و WFME المعني بالاعتراف بالهيئات المسجلة بالدليل، و ECFMG المعنية بالاعتماد المهني للأفراد عبر اختبارات الترخيص للمهنة لخريج الكليات المعتمدة. لذلك لا يعني اعتماد كلية أو الاعتراف بها من قبل منظمة وطنية، أن هذه الكلية سيتم إدراجها في الدليل العالمي لهيئات اعتما كليات الطب، أو أن

خريجي الكلية مؤهلين حاليًا للحصول على شهادة ECFMG. كما إن إدراج وكالة اعتماد في DORA لا يشير إلى أن الوكالة معتمدة من قبل الاتحاد العالمي للتعليم الطبي، (https://www.faimer.org/dora).

8. المجلس الطبي اليمني: Yemen Medical Council (YMC)

كفل الدستور اليمني حق الرعاية الصحية لجميع المواطنين وفقاً لنص المادة (55) منه، والتي تنص على: "الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين وتكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها، وينظم القانون مهنة الطب والتوسع في الخدمات الصحية المجانية، ونشر الوعي الصحي بين المواطنين". ونظراً لعظم المنوط بالقطاع الصحي، فقد أصدر المشرع اليمني العديد من التشريعات ذات الصلة، ومنها القانون رقم (60) لسنة 1999م بشأن المنشآت الطبية والصحية الخاصة، والقانون رقم (28) لسنة 2000م بشأن المجلس الطبي، والقانون رقم (26) لسنة 2002م بشأن مزاولة المهن الطبية والصيدلانية، والقانون رقم (4) لسنة 2009م بشأن الصحة العامة، (www,ymc.somee.com).

وفي هذا السياق، يلعب المجلس الطبي اليمني دوراً بارزاً في تقييم مخرجات الكليات والمعاهد الطبية والصحية من خلال اختبارات رخصة مزاولة المهنة، والتي أضحت اليوم من المطالب الأساسية للالتحاق بسوق العمل. ويعمل المجلس الطبي اليمني ومجلس الاعتماد الأكاديمي في ثنائية متكاملة لمراقبة التعليم الطبي وتقييمه، والذي من شأنه تجويد هذا النوع من التعليم وبما يحقق تطلعات المجتمع اليمني، وسوف يكون هناك شراكة حقيقة بين المجلسين في سياق العمل المشترك والهادف إلى التشدد في منح تراخيص إنشاء كليات الطب وفقاً للشروط والمعايير التي حددتها التشريعات والقوانين النافذة.

الدراسات السابقة:

يتناول الباحث أهم الدراسات التي تناولت معوقات وتحديات الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي عامة، وفي التعليم الطبي على وجه الخصوص، وعلى النحو الآتي:

هدفت دراسة (Jhon, et al, 2005) إلى معرفة أهداف وانشطة المعهد الطبي التابع للمؤسسة الدولية للنهوض بالتعليم والبحث الطبي FAIMER ، ودوره في تعزيز قدرات الملتحقين بها على القيام بمشاريع أكثر تعقيداً في بطريقة مبتكرة، فضلاً عن تبادل الخبرات على مستوى دول العالم، والذي من شأنه تجويد التعليم الطبي ومؤسساته. وهدفت دراسة (مديدن، 2012) إلى التعرف

على تحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بجامعة أم القرى، والتي توصلت إلى أن هناك تحديات: تنظيمية، تعليمية ومعرفية، تحديات النمو العلمي والمهني، البحث العلمي، خدمة المجتمع، والتحديات القيادية.

بينما هدفت دراسة (Boateng, 2014) إلى تحديد المعقوقات التي تواجه تطبيق النظام الداخلي للجودة في بعض المؤسسات التعليمية الخاصة بغانا، ولتحقيق هدف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة أداة لجمع البيانات التي طبقت على عينة عشوائية طبيقية من أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين، وعينة من الطلبة الدراسين، وتوصلت الدراسة إلى أن من أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الجودة هي: معقوات تعزى لسوء اتخاذ القرارات الإدارية، وغياب ثقافة الجودة، والقصور في التدريب، و غياب الخبرة، و فجوة في التنسيق، وقلة مشاركة الطلبة. كما تناولت دراسة (حسن، وآخرون، 2016) أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي ومنها تحديات: التقدم العلمي، التكنولجي، الثورة المعرفية، التغيرات الاقتصادية والمنافسة العالمية، التغيير في متطلبات سوق العمل. وخلصت إلى أن هذه التحديات تفرض على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في استراتيجيات وطرق التعامل معها لاعداد كخرجات بصورة متكاملة تتلائم مع هذه التحديات بأنواعها المختلفة. وقدم دراسة (Latif, Wajid, 2018) تصوراً لإصلاح التعليم الطبي في باكستان من خلال تقوية أقسام التعليم الطبي، بعد مراجعتها وتقييمها في جميع الكليات في القطاعين العام والخاص الموجودة في مدينة لاهور الباكستانية، وخصلت الدراسة إلى ضرورة توفير البنية التحتية والمادية والمالية، والموراد البشرية الكافية والكفوءة لتفادي تحديات التعليم الطبي، والإسهام في تطويره وإصلاحه وتجويده.

وتناولت دراسة (Christine, et al, 2019) متطلبات الحصول على شهادة من اللجنة التعليمية لخريجي الطب الأجانب (ECFMG) لخريجي الطب الدوليين (IMGs) للانخراط في التعليم الطبي للخريجين في الولايات المتحدة (GME). بصفتها حارس بوابة نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، وبشكل أكثر تحديدًا، بدءًا من عام 2023، سيُطلب من الأفراد المتقدمين للحصول على شهادة ECFMG أن يكونوا طالبًا أو خريجًا من كلية الطب المعتمدة من قبل وكالة معترف بها من قبل الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME). وخلصت الدراسة إلى أن ECFMG تسعى إلى تحسين جودة واتساق وشفافية التعليم الطبي الجامعي في جميع أنحاء العالم. كما تهدف متطلبات اعتماد كلية الطب لعام 2023 إلى تحفيز جهود الاعتماد العالمية، وزيادة المعلومات المتاحة للجمهور حول كليات الطب، وتقديم ضمان أكبر لطلاب الطب، والسلطات التنظيمية، والجمهور بأن هؤلاء الأطباء المستقبليين سيتم تعليمهم بشكل مناسب.

وهدفت دراسة (Atia,& Elfared, 2020) إلى إنشاء نظام وظيفي يعترف ويقيس القدرات الأساسية لتلبية احتياجات الخدمة عالية الجودة في المجتمع الليبي من خلال تطبيق المبادئ الناشئة للممارسة الطبية عالية الجودة محليًا ودوليًا؛ باعتبار أن التعليم في كلية الطب يلعب دورًا مهمًا في تقدم أي بلد. وتوصلت الدراسة إلى أن التطورات والتغيرات العالمية الأخيرة في التعليم الطبي ستخلق عبئًا كبيرًا على دول العالم الثالث، بما في ذلك ليبيا. واوصت بتفعيل دور الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم في تشجيع جميع كليات الطب في ليبيا على التحسين المستمر للوفاء بالمعايير الدولية WFME. وحددت دراسة (الشرجبي، والمطري، 2020) معوقات تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، من خلال استخدم المنهج الوصفي، وتطبيق الأدوات الملائمة لاهداف البحث، التي توصلت إلى أن هناك أربعة معوقات رئيسية تعوق تطبيق نظام الجودة، وهي: معوقات قيادية، معقوات تنظيمية، معوقات تعليمية، معوقات بحثية وخدماتيه، والتي أظهرت جميعها مستوى عال من التوفر الذي حتم على الباحثين تقديم جملة من التوصيات لتفادي مثل هكذا معوقات.

كما كشفت دراسة (Rafi, & Anwar, 2020) عن تحديات تطبيق معايير WFME للاعتماد في مجال التعليم الطبي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كآلية تنظيمية لضمان جودة برامج التعليم الطبي. ومن خلال البحث والتقصي للأدبيات في قواعد البيانات الإلكترونية عن الدراسات ذات الصلة التي راجعها النظراء على مدى عشر سنوات، توصلت الدراسة إلى أن هناك تحديات تعوق تطبيق معايير الـ WFME، وأبرزها: الدعم الاجتماعي والسياسي، وعملية تطوير المناهج الدراسية، ومشاركة الطلاب في تخطيط المناهج، الإعداد التنظيمي، البنية التحتية، القضايا التقنية / إدارة المناهج وتحسينها. كما كشفت دراسة (Deborah, et al, 2021) عن الحالة الطبية الحالية لاعتماد التعليم الطبي في جميع أنحاء العالم، ووصف تنوع وكالات الاعتماد، وكيف أن أنظمة الاعتماد في التعليم الطبي تسعى إلى طمأنة مختلف أصحاب المصلحة بأن الخريجين هم على استعداد لمواصلة تدريبهم وتعليمهم العالي. وخلصت الى أن هناك 3323 كليات طب عاملة تقع في 186 دولة أو منطقة مدرجة في الدليل العالمي لكليات الطب. منها (49٪) حاليًا تقع في مناطق محدودية الدخل لها إمكانية الالتحاق بالاعتماد الذي يستخدم المعايير الطبية الخاصة. و (51٪) منها حصلت على الاعتماد، وتقع في مناطق عالية الدخل، كما توصلت الدراسة إلى أن العديد من البلدان في أفريقيا ليس لديها اعتماد متاح حالياً.

وقدمت دراسة (Mishra, et al, 2021) تشخيصاً للوضع الحالي لموضوعات اعتماد التعليم الطبي في الهند. والتي توصلت إلى أن هناك جهوداً كبيراً من الجهات ذات الصلة بموضوعات الجودة والاعتماد الأكاديمي للنهوض بالتعليم الطبي والذي يعد مفخرة الهند على المستوى العالمي. بنما

أكدت دراسة (Atia,& Elfared, 2022) التركيز على الاعتماد الوطني في أعقاب إعلان اللجنة التعليمية لخريجي الطب الأجانب (ECFMG) أنه ابتداءً من عام 2024، لن يعترف إلا بالكليات أو البرامج الطبية المعتمدة من قبل وكالة معترف بها من قبل برنامج الاعتراف بالاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME) أو ما يعادلها. نتيجة لذلك ، تم إنشاء التزام من ستة أعضاء برئاسة خبير ضمان الجودة من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (NCQAAETIs) لإعداد دليل المعايير الوطنية على أساس معايير WFME، ومن ثم السعي نحو تسجيل المركز الوطني في الاتحاد العالمي للتعليم الطبي والاعتراف به تمهيداً لنيل الكليات الطبية للاستحقاق الوطني والدولي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

هناك تباين واضح في موضوعات الدراسات السابقة، فمنها ما تناول معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات بصفة عامة دون تحديد نوع الاعتماد مؤسسي أم برامجي، وبعضها تناولت دور المنظمات والهيئات المهتمة بالتعليم الطبي تجاه تحسينه، غير أنه لا توجد دراسة تناولت تحديات تأهيل كليات الطب للاعتماد الأكاديمي المؤسسي أم البرامجي في ضوء مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، والذي يعد من الموضوعات الساخنة في الساحة الدولية وخاصة بعد تلويح الـ ECFMG بعدم التعاطي مع مخرجات كليات الطب التي لم تحصل على الاعتماد الأكاديمي من هيئات وطنية أو أخرى، والاعتراف بهذه الهيئات من الـ WFME، وهذا ما تتصدى له الدراسة الحالية في الكليات الطبية بالجامعات اليمنية.

واقع التعليم الطبي في اليمن

ملامح ومؤشرات التوسع في التعليم الطبي في اليمن، والجهود التي قام بها مجلس الاعتماد الأكاديمي في تجويد هذا النوع من التعليم، ثم عرض مفصل للتحديات التي تعيق اعتماد كليات الطب والاعتراف بها دولياً، وعلى النحو الآتي:-

1. **نشأة وتطور التعليم الطبي في اليمن:**

نشأ التعليم العالي في اليمن بعد عقد من قيام الثورة اليمنية السبتمبرية المباركة 1962م في شمال الوطن، وذلك بإنشاء جامعة صنعاء عام 1970م، وفي جنوبه بعد ثورة 14 اكتوبر 1967م بإنشاء جامعة عدن عام 1971م، ورافق هذه الانجازات توجه الدولتين في الشطرين بإنشاء كلية

الطب والعلوم الصحية بجامعة عدن عام 1975م بالشراكة مع جامعة هافانا الكوبية، وكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة صنعاء عام 1982م، وبعد الوحدة اليمنية المباركة عام 1990م، توسع التعليم الطبي في اليمن وتطور تطوراً ملحوظاً، وتم السماح بفتح كليات طبية غير حكومية، والذي تجسد بفتح كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة العلوم والتكنولوجيا عام 1995م كأول برنامج طبي غير حكومي بالشراكة مع جامعة الجزيرة السودانية، (Al-Mekhlafi, 2022: 3).

ومع زيادة الطلب الاجتماعي اليمني على التعليم الطبي، والنقص الحاد في الكوادر الصحية، والضعف في تقديم الرعاية الصحية التي كشفت عنها تقارير وزارة الصحة العامة للسكان، شهد التعليم الطبي في اليمن طفرة في التوسع، حتى بلغ عدد الكليات الطبية الحكومية والأهلية التي تحتضن برامج الطب والجراحة (27) كلية في مختلف محافظات الجمهورية، وهذا يجعل التعليم الطبي على المحك فيما يتعلق بتطبيق المعايير الأكاديمية، وتجاز تحديات الاعتماد الأكاديمي، والجدول الآتي يوضح مسمى الكليات وتأريخ نشأتها، وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (1) يوضح عدد كليات الطب التي فيها برامج الطب والجراحة

م	الجامعة	اسم الكلية	سنة التأسيس
.1	عدن	كلية الطب والعلوم الصحية	1975م
.2	صنعاء	كلية الطب والعلوم الصحية	1982م
.3	العلوم والتكنولجيا	كلية الطب والعلوم الصحية	1995م
.4	حضرموت	كلية الطب والعلوم الصحية	1997م
.5	تعز	كلية الطب والعلوم الصحية	1999م
.6	ذمار	كلية الطب البشري	1999م
.7	دار السلام الدولية	كلية الطب والعلوم الصحية	2009م
.8	الحديدة	كلية الطب والعلوم الصحية	2010م
.9	الإمارتية الدولية	كلية الطب والعلوم الصحية	2015م
.10	إب	كلية الطب والعلوم الصحية	2016م
.11	عمران	كلية الطب والعلوم الصحية	2016م
.12	21 سبتمبر للعلوم الطبية	كلية الطب البشري	2016م

م	الجامعة	اسم الكلية	سنة التأسيس
13.	الحكمة	كلية الطب والعلوم الصحية	2017م
14.	سيئون	كلية الطب والعلوم الصحية	2018م
15.	جبلة للعلوم الطبية	كلية الطب البشري	2019م
16.	إقليم سبأ	كلية الطب والعلوم الصحية	2019م
17.	جينيس للعلوم والتكنولوجيا	كلية الطب والعلوم الصحية	2020م
18.	شبوة	كلية الطب والعلوم الصحية	2020م
19.	الحضارة	كلية الطب البشري	2021م
20.	اليمنية	كلية الطب البشري	2021م
21.	المحويت	كلية الطب والعلوم الصحية	2022م
22.	البيضاء	كلية الطب والعلوم الصحية	2022م
23.	صعدة	كلية الطب والعلوم الصحية	2022م
24.	الرشيد الذكية	كلية الطب البشري	2022م
25.	الرازي	كلية الطب البشري	2022م
26.	السعيدة	كلية الطب البشري	2022م
27.	الجيل الجديد	كلية الطب والعلوم الصحية	2022م

المصدر: مجلس الاعتماد الأكاديمي 2022/2023م، وتم الترتيب بحسب سنة التأسيس

يتضح من الجدول السابق حجم التوسع في الكليات الطبية إذ بلغ عدد الكليات بين الفترة الزمنية 1970- 1990م عدد (2) كليتين فقط، ومن عام 1991- 1999م عدد (4) كليات، ومن عام 2000- 2020م عدد (12) كلية، ومن العام 2021- 2022م عدد (9) كليات، وهذا النمو رغم الاحتياج له إلاّ أنه مثل تحدي كبير يواجه هذه الكليات وتحديداً فيما يتعلق بمدى التزام هذه الكليات بالشروط والمعايير ، وإمكانية وصولها إلى الاعتماد الأكاديمي الوطني، والاستحقاق الدولي لمخرجاتها في سياق مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، والمنظمة التعليمية الـ ECFMG، وهذا ما تتناوله الدراسة الحالية.

2. جهود مجلس الاعتماد الأكاديمي (CAQA) في تجويد التعليم الطبي:

صدر القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009م القاضي بانشاء المجلس، وتوّج ذلك بصدور القرار الجمهوري رقم (66) لسنة 2012 بتسمية رئيس المجلس، وبموجبه التزم المجلس بالعمل على تحسين جودة التعليم العالي وتوفير آلية للمساءلة. ومع بداية مشوار الجودة في اليمن، فأنه من المؤكد أن وضع الجامعات اليمنية لم يكن مشجعاً لتطبيق النماذج الغربية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ وبالتالي فأن المجلس قدم تصوراً مقترحاً للمدخل والمبادئ الناظمة لنموذج يتوائم وبيئة الجامعات اليمنية، وهذا التصور يرتكز على المدخل النمائي (Incremental Approach) الذي يراعي التدرج في رفع سقف متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي كلما نضجت الخبرة. وفيه رأى المجلس أن يتم وضع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مرحلتين، هما: مرحلة ضمان الجودة، ومرحلة الاعتماد الأكاديمي، وكل مرحلة تضم مستويين، وفقا للآتي (حيدر، 2012: 14- 17):

أولاً - مرحلة ضمان الجودة: وتشكل مرحلة ضمان الجودة خطوة سابقة للاعتماد الأكاديمي، وتضم مستويين:

- مستوى بداية Beginning ، ويتمثل في تحقيق مؤسسة التعليم العالي متطلبات قانون إنشاء الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم (13) لسنة 2005 ولائحته التنفيذية لسنة 2007 .
- مستوى تأسيس Foundation ، و يمثل قدرة مؤسسة التعليم العالي على بناء نظام جودة داخلي فاعل، وفق متطلبات مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.

ثانياً - مرحلة الاعتماد الأكاديمي: والتي ينبغي أن توضع - أيضاً - في مستويين، هما:

- مستوى إنجاز Accomplished، ويمثل المستويات العالمية للاعتماد العام Accreditation Institutional حيث تطبق المؤسسة المعايير العامة للاعتماد العام التي يقرها المجلس.
- مستوى تميُّز Distinguished، ويمثل المستويات العالمية للاعتماد الخاص Professional/Program Accreditation حيث تطبق المؤسسة المعايير الخاصة بكل برنامج أكاديمي مثل قريناتها المعتمدة في العالم.

إلاّ أن هذا المدخل – الذي ظل عشر سنوات 2012- 2022م - قد خضع للمراجعة والتطوير عبر جلسات نقاشية شارك فيها نخبة من خبراء الجودة على المستوى الوطني، تبلورت منها وثيقتين:

الأولى: وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي (الاعتماد العام) والتي تتضمن (9) معايير رئيسية، وكل معيار شمل مجموعة من المعايير الفرعية وعددها (30) معياراً، تضمن كل معيار عدداً من مؤشرات الأداء وقائمة لأمثلة من الأدلة المطلوب من مؤسسة التعليم العالي تقديمها للتدليل على تحقيقها للمعيار **والثانية:** وثيقة معايير الاعتماد البرامجي (الاعتماد الخاص) على (8) معايير رئيسية، وكل معيار شمل مجموعة من المعايير الفرعية، وقد بلغ عدد المعايير الفرعية (42) معياراً، وتضمن كل معيار عدداً من مؤشرات الأداء وقائمة لأمثلة من الأدلة المطلوب من مؤسسة التعليم العالي تقديمها للتدليل على تحقيقها للمعيار، والتي تؤهل المؤسسة، أو البرنامج للاعتماد على المستوى الوطني، (دليل نظام ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي، 2022: 41- 43).

وفيما يخص كليات الطب، انتهج مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي (CAQA) مدخلاً موحداً خاصاً بمعايير الاعتماد الأكاديمي المؤسسي والبرامجي لكليات الطب في اليمن، باعتبار أن التركيبة التنظيمية في المؤسسات التعليمية الطبية في اليمن لها مسميان: الأول: كلية الطب والعلوم الصحية Faculty of Medicine and Health Sciences والتي تحتضن في برامجها تخصصات طبية متنوعة ومنها تخصص: طب وجراحة عامة، وأخرى كليات الطب البشري Faculty of Medicine، وتحتضن برنامج وحيد وهو الطب والجراحة؛ وبالتالي كان لزاماً على مجلس الاعتماد أن يتيح الاعتماد بنوعيه المؤسسي والبرامجي لحل هذه الاشكالية واتاحة الفرصة أمام الكليات الطبية للالتحاق بركب الاعتماد الأكاديمي ونيل الاستحقاق الوطني والدولي.

واتساقاً مع مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، بذل المجلس جهوداً كبيرة في الحاق الكليات الطبية في الجامعات اليمنية بركب الاستحقاق الدولي من خلال الاعتماد الوطني الذي ينشده المجلس والساعي للاعتراف به من قبل الاتحاد؛ ولهذا قام المجلس بالإجراءات الآتية: (التقرير السنوي للمجلس، 2022: 5):

1. أعد المجلس المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) لبرنامج الطب والجراحة بنسخته 2018/2017، ثم تطورها في العام 2023/2022م.
2. راسل المجلس الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME في العام 2019م بغرض التعريف بالمجلس، ورغبته بالتسجيل لدى الاتحاد والاعتراف به.
3. شكل المجلس لجنة من الخبراء في المجال الطبي في العام 2019م، وأسند إليها مهمة إعداد وثيقة معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب وفقاً لمعايير الـ WFME، وبالاسترشاد بالمرجعيات المناظرة عربياً ودولياً، وفي ضوء معايير الاتحاد بنسختها 2015م.

4. عقد المجلس العديد من وش العمل في هذا المضمار حتى صدور وثيقة ودليل معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب في اليمن في ديسمبر 2019م، (WFME-Y 2019)، وكانت في (9) معايير رئيسية، و (36) معياراً فرعياً، ومؤشر أداء لممارسات جيدة.
5. عقد المجلس العديد من ورش العمل للتعريف بالاتحاد WFME، ونشر ثقافة معايير الاعتماد لكليات الطب، ومنهجية إعداد دراسة التقويم الذاتي في ضوء وثيقة ودليل المعايير المشار إليها.
6. أعد المجلس دليل نظام الجودة لمؤسسات التعليم العالي والذي تضمن في أحد فصوله دورة الاعتماد الأكاديمي بنوعيه المؤسسي والبرامجي، وأفرد في محتوياته ما يوضح بالتفصيل دورة الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب.
7. تابع المجلس تعديل الاتحاد WFME لوثيقة المعايير (نسخة 2015) والتي كانت بعدد (9) معايير رئيسية، إلى (8) معايير واصدر نسخة 2020م بهذه الصيغة الجديدة.
8. واكب المجلس هذا التعديل في العام 2022م وقام بتشكيل لجنة بمراجعة نسخة 2019، وتعديلها إلى (8) معايير رئيسية، تضمنت معايير فرعية، ومؤشرات أداء، وترك فرصة اختيارية انتقالية لمن قد أعد دراسة التقويم الذاتي في كليات الطب بنسخة 2019م لمدة عام كامل، والزام جميع الكليات الطبية بالعمل بنسخة 2022م من العام القادم، والجدول رقم (2) يوضح مضمون النسختين، وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (2) يوضح معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب

المعيار الرئيس	وثيقة المعايير 2019م	وثيقة المعايير 2022م
المعيار الأول	الرسالة ومخرجات التعلم	الرسالة والقيم
المعيار الثاني	البرنامج الأكاديمي	المنهج التعليمي
المعيار الثالث	تقييم الطلبة	التقييم
المعيار الرابع	الطلبة	الطلبة
المعيار الخامس	الكادر التدريسي	الكادر الأكاديمي
المعيار السادس	مصادر التعلم	مصادر التعلم
المعيار السابع	تقويم البرنامج	ضمان الجودة
المعيار الثامن	الحوكمة والإدارة	الإدارة والحوكمة
المعيار التاسع	التجديد المستمر	- - -

9. أعد المجلس مطالب الاتحاد العالمي للاعتراف بالمجلس والذي سوف نتناوله في محور تحديات الاعتراف بالمجلس لدى الاتحاد.
10. يتابع المجلس عبر لجان التحقق مستوى جاهزية الكليات الطبية التي ينطبق عليها شروط التقدم للاعتماد بناء على الاتفاقيات والمحاضر الرسمية الموقعة بين المجلس والكليات بهذا الصدد ومدى استعدادها للتقدم للاعتماد.
11. يقدم المجلس الدعم الفني اللازم للكليات الطبية وبشكل مستدام وفيما يعزز قدراتها على إعداد دراسات التقويم الذاتي.

منهجية الدراسة:

اتساقاً مع أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الوثائقي من خلال استقصاء الأدبيات والتقارير والأدلة والمؤشرات ذات الصلة بالتعليم الطبي والمنظمات الوطنية والدولية المهتمة به، وجهود مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في تجويده وتأهيل مؤسساته للاعتماد الوطني والاعتراف الدولي. والثاني: التحليلي: من خلال تحليل تحديات الاعتماد الأكاديمي للكليات الطبية في الجامعات اليمنية في ضوء مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، ومن ثم وضع التوصيات اللازمة لتفادي تلك التحديات ومعالجتها.

نتائج الدراسة:

في سياق ما تم استعراضه في الجزئيات السابقة من الدراسة الحالية، وتحقيقاً لأهدافها، يتناول الباحث نتائج الدراسة على النحو الآتي:

تحديات اعتماد كليات الطب في الجامعات اليمنية

استعرضنا فيما سبق، الإطار النظري المفاهيمي للاعتماد الأكاديمي في سياق الهدف **الأول**، فضلاً عن عرض لأهم المنظمات والهيئات والمجالس الوطنية والدولية المهتمة بالتعليم الطبي في سياق الهدف **الثاني**، ثم الكشف عن واقع التعليم الطبي في اليمن ومؤشراته في سياق الهدف **الثالث**، واستعراض جهود مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في استنهاض كليات الطب نحو الاعتماد الأكاديمي الوطني والاعتراف الدولي في سياق الهدف **الرابع**، وفي هذه الجزئية سنتناول تحديات اعتماد كليات الطب في الجامعات اليمنية في ضوء مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، في سياق الهدف **الخامس** من أهداف الدراسة الحالية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: تحديات الاعتراف الدولي بمجلس الاعتماد الأكاديمي:

مر على المجلس عقد من الزمن منذ تأسيسه عام 2012م، ورافق مسيرته العديد من الإنجازات ذات الصلة بنشر ثقافة الجودة، وإعداد النبية المعيارية، وتأسيس مراكز التطوير وضمان الجودة في الجامعات، وإحداث نقلة نوعية في التدريب لكوادر أكاديمية في مجالات عدة، وتأهيل خبراء ومقيمين للبرامج الأكاديمية، وإعداد استراتيجياته التأسيسية الأولى 2012- 2014م، والثانية 2017- 2020، والثالثة وهي التحول نحو الاعتماد الأكاديمي 2021- 2026م، ومواكبة مطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME فيما يخص اعتماد كليات الطب، ومع كل ما سبق، فأن الاعتراف بالمجلس من قبل الـ WFME يؤرق قيادته السابقة والحالية ولربما اللاحقة ايضاً إن لم يتم تفادي التحديات التي تواجه توفير متطلبات الاعتراف في مستوياتها الأربعة (Part A, Part B, Part C, Part D) والتي تم توفير البعض منها، والذي جعل المجلس حالياً في الـ Undergoing، بحسب رسالة الإتحاد للمجلس، والتي سوف يعقبها مرحلة الـ Under process، ومن ثم مرحلة الـ Recognition، ويكون عندها المجلس معترف به، وبالتالي ستكون كل كلية طب حصلت على الاعتماد من المجلس معترف بها ايضاً لدى الاتحاد، ويسمح لمخرجاتها الالتحاق بـ ECFMG، لمزاولة المهنة كما ذكرنا سلفاً.

غير أن هذا الطموح سيظل هاجساً لدى قيادة المجلس، ورؤساء الجامعات، وعمداء الكليات الطبية، بل أنه اضحى هاجساً وطنياً وقومياً يؤكد ضرورة الوقوف على التحديات التي يمكنها أن تمثل عائقاً أما حصول المجلس على الاعتراف الدولي من الـ WFME، **وأبرز هذه التحديات:**

1. تبعية المجلس لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدم استقلاليته.
2. التداخل في الصلاحيات بين المجلس وقطاع الشئون التعليمية بالوزارة.
3. تضارب المصالح لدى قيادة المجلس وأعضائه ومناصبهم المزدوجة في المجلس ومؤسسات التعليم العالي.
4. قصور البنية التنظيمية للمجلس من لوائح وأدلة وارشادات وسياسات إدارية ومالية، إذ أن المجلس ليس لديه إلاّ قرار الإنشاء من رئاسة الجمهورية، وليس لديه قانون مستقل ينظم شئونه، ولوائحه التنظيمية والمالية غير مصادق عليها من الجهات ذات العلاقة حتى كتابة هذه الدراسة.
5. الهيكل التنظيمي الحالي لا يواءم الدور المنوط بالمجلس، وغير واضحة خطوط السلطة فيه، والعلاقات الداخلية بين مكوناته، ويفتقر إلى الوحدات الإدارية اللازمة لتسيير مهامه.

6. تقادم التشريعات المتصلة بجودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي.
7. تحددت مهام المجلس في التعليم العالي وتجاهل مدخلاته وهي مؤسسات التعليم قبل الجامعي والتعليم الفني، وكان من المفترض أن يكون هيئة تضم كل المؤسسات التربوية.
8. انعدام الموازنة المالية للمجلس، إذ أنه يفتقر لأبسط الموارد المالية لتنفيذ مهامه، ومن أهمها بصورة عاجلة دفع رسوم التسجيل في الـ WFME، والمحددة بـ (60.000$) فضلاً عن أجور زيارة الفريق القادم من الاتحاد لزيارة المجلس في اليمن.
9. توقف الموازنة الحكومية للمجلس منذ العام 2015م، ومعها توقف تمويل المنظمات العربية والدولية والصناديق الممولة لأنشطته وبشكل مفاجئ نظراً للحرب، وبالتالي صار المجلس عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته اليومية على الأقل، ناهيك عن تنفيذ مشروعاته الاستراتيجية، ودفع رسوم الاشتراكات في المنظمات الدولية.
10. يتطلب التسجيل في الـ WFME إثبات أن للمجلس ميزانية مالية كافية لآخر خمس سنوات ماضية، وآليات صرفها، وأن المجلس فعلاً قادر على مواجهة التحديات المالية القادمة، وهذا لم يتوفر بسبب أنعدام الموازنة كما ورد في الفقرة رقم (9).
11. يفتقر المجلس إلى قاعدة بيانات محوسبة، نظراً لعدم توفر أجهزة الكترونية حديثة، ومنظومة شبكية معلوماتية موحدة تربط جميع مؤسسات التعليم العالي في حلقة واحدة، وبالتالي لم يستطع المجلس رقمنة الوثائق، والأدلة الصادرة عنه، وأرشفة التقارير التي يعدها خبراء التقييم والمراجعة الخارجية، والتي نعد من أهم مطالب التسجيل في الـ WFME.
12. لم يعتمد المجلس اي مؤسسة، أو كلية، أو برنامج أكاديمي حتى الآن سواءً كان في التعليم الطبي أو غيره، وهذا يعيق تسجيل المجلس في الـ WFME الذي يتطلب فحص إجراءات وسياسات تسجيل اعتماد المجلس لبعض البرامج والاطمئنان أنه يسير بدورة اعتماد واضحة.
13. يحتاج المجلس إلى كادر بشري مؤهل، ومدرب، ولديه خبرات كبيرة في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، فضلاً عن كادر وظيفي يقوم بالمهام الإدارية والفنية التي تتطلبها الإدارات التنفيذية في المجلس.

14. يعاني المجلس من عدم الاستقرار الوظيفي لقيادته، وأعضائه، ومدراء العموم فيه، وكوادره الفنية، فضلاً عن هجرة الكوادر الأكاديمية المدربة من الخبراء بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تتفاقم يوماً بعد يوم.
15. لا يمتلك المجلس مباني حكومية كافية ومجهزة للقيام بمهامه سواءً في ملكيته أو مستأجرة، والمتوفر حالياً لا يفي بأغراض المجلس ومهامه الجسيمة.
16. معظم وثائق المجلس مخزنة مادياً وليست مؤرشفة الكترونياً، وجُلها باللغة العربية وغير مترجمة للغة الإنجليزية.

ثانياً: تحديات تطبيق البنية المعيارية:

على الرغم من الجهود التي بذلها المجلس في إعداد معايير الاعتماد الأكاديمي بصيغتها السابقة في سياق المدخل النمائي على أربعة مستويات كما أشرنا سابقاً، والتحديثات التي أجرها المجلس بالصيغة الحديثة على بعدين هما: معايير الاعتماد المؤسسي، ومعايير الاعتماد البرامجي بنسخة 2022، وافرد المجلس معايير خاصة بالتعليم الطبي بنسخة WFME-Y 2019، وتحديثاته بنسخة WFME-Y 2022، فضلاً عن إنجاز وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية NARS للتعليم الطبي بنسخة 2018، وتحديثاتها بنسخة 2022م، إلاّ أن هناك تحديات تواجه الجامعات في تطبيقاتها، ومن أبرز هذه التحديات التي تعلب دوراً مانعاً لاعتماد كليات الطب ما يلي:

1. كليات الطب في الجامعات اليمنية لم تطبق معايير المستوى الأول "بداية" والذي يمثل شروط الترخيص لإنشاء مثل هكذا مؤسسات والتي مفترض أن تكون قد طبقتها في أول سنتين دراسيتين منذ الإنشاء غير أن هذا لم يحصل فكيف يمكنها أن تطبق المعايير التي حدثها المجلس مؤخراً.
2. تقف كليات الطب في الجامعات اليمنية عاجزةً عن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي المؤسسي أو البرامجي لأسباب كثيرة ومعقدة وخاصة كليات الطب في الجامعات الأهلية التي معظمها لا تمتلك مباني خاصة وفي ملكيتها.
3. تفتقر كليات الطب إلى صياغة رسالة واضحة المعالم ومعلنة، تحدد فيها ما ترغب الوصول إليه، وشكل المتخرج منها، وطريقة تحقيق رسالتها، ومن المستفيدين من خدماتها في سياق منظومة من القيم، تتسق مع رسالة الجامعة وتنبثق منها رسالة البرنامج الأكاديمي، وهذا ما حدده الـ WFME في معيار الرسالة والقيم.
4. من خلال مراجعة وثائق توصيف برامج الطب والجراحة، وبعض مناهج التعليم الطبي في اليمن تبين أن هناك فجوة كبيرة في تطبيقات المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية

NARS، والتي ليس لها أي مؤشرات تطبيقيه في مناهج التعليم الطبي وبما يحقق مواصفات الخريج، ومخرجات التعلم، واستراتيجيات التدريس، واستراتيجيات التقييم، بل أن الخطط الدراسية والمنهج التعليمي وهيكلته في معظمها لا تتواءم مع الـ NARS، وهذا يمثل عائقاً كبيراً في تحقيق الاعتماد الأكاديمي لكليات الطب.

5. على الرغم من أن الـ WFME لم يتشرط نظام تعليمي محدد للتعليم الطبي، ولكنه حدد في معيار المنهجي التعليمي Curriculum بنسخة 2020، أن على المنهج أن يضمن تكامل المعرفة والتدريب السريري معاً، وهذا يلوح إلى ضرورة التخلي عن المناهج التقليدية التي صُممت بنظام Traditional، ويتجه نحو النظام التكاملي Integrated، أو نظام Block System، أو نظام المزيج Organ System، وهذا يمثل تحدياً جديداً أمام كليات الطب في اليمن.
6. كما تفتقر كليات الطب إلى نظام واضح لتقييم البرنامج الأكاديمي بما فيه من مخرجات تعلم، واستراتيجيات التدريس والتقييم، ومستوى تحقق مواصفات الخريج، وغياب للتقييم البنائي المستمر، وعدم الاستفادة من التغذية الراجعة لنتائج التقييم التحصيلي على مستوى المقررات الدراسية، والذي من شانه دعم اتخاذ القرار وبما يحقق خطة التحسين المستمر.
7. تعاني كليات الطب من تضارب في الطاقة الاستيعابية بين عامٍ وآخر، وما يتم من قبول يتجاوز بكثير الطاقة الاستيعابية المحددة للكليات وفقاً لمحددات دليل احتساب الطاقة الاستيعابية الصادر من مجلس الاعتماد الأكاديمي، وهذا يخلق اختلالاً واضحاً في حقوق الطلبة الدراسين من مساحات، ومعامل، ومصادر تعلم، وأنشطة تعليمية، وتدريب سريري، وإرشاد أكاديمي.
8. معظم كليات الطب لا تزال عاجزة عن توفير الحد الأدنى من البنية التحتية، والقاعات الدراسية، والمعامل، والمختبرات، ومصادر التعلم، والتجهيزات اللازمة، وخاصة في الجامعات الأهلية؛ مما يشكك المجلس في جاهزية مثل هذه الكليات للاعتماد الأكاديمي، بل أن بعض الكليات في الجامعات الأهلية في مباني سكينة اقرب إلى نمط المساكن العائلية، فضلاً عن غياب نظام معلوماتي يمكن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للوصول إلى بيانات المرضى ومتابعتهم وخاصة في المراحل المتقدمة من التطبيقات السريرية.
9. تمارس كليات الطب أنشطة الجودة بناءً على ضغوطات مجلس الاعتماد الأكاديمي الرامية لاستنهاض هذه الكليات نحو الاعتماد الأكاديمي، وهذا يدل على أن الكليات

تفتقر إلى دليل لنظام الجودة فيها، وخطط التحسين المستمر التي مفترض أن تسير عليها وفقاً لنتائج تقييمها الذاتي لا استجابة لضغوطات الوزارة أو المجلس.

ثالثاً: تحديات المستشفى الجامعي والتدريب السريري:

يعد المستشفى الجامعي/ التعليمي مركزاً علمياً وبحثياً يتيح التدريب السريري للطلبة الدراسين في كليات الطب في مرحلة البكالوريوس او الدراسات العليا، وذلك بقصد إكساب الطلبة المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع المرضى، والذي من شأنه تحقيق مواصفات الخريج Attributes، ومخرجات التعلم المقصودة على مستوى البرنامج التعليمي PILOs، وعلى مستوى المقررات CILOs، وهذا يستلزم توفر مستشفى جامعي/ تعليمي وفقاً للشروط والمعايير، غير أن الواقع في كليات الطب مغاير لهذا المطلب والذي يمثل تحدياً جسيماً يواجه اعتماد كليات الطب، ويمكن تلخيصه في الآتي:

1. سكت الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME عن معيار المستشفى الجامعي في جميع اصدارته؛ ليس لأنه لا يمثل معياراً حاسماً في الاعتماد الأكاديمي، وإنما لاعتقاده أن وجود المستشفى أمر بديهي. فلا يتصور الاتحاد أن كلية طب بدون مستشفى، لذلك لم يرد معيار المستشفى بشكل واضح، غير أنه ناقش في مؤشرات بعض المعايير التدريب السريري بشكل معلن، وتشدد فيه.
2. حدد القانون اليمني أن كليات الطب في الجامعات الحكومية لها الحق في إتاحة المستشفيات العامة الحكومية في عواصم المحافظات لخدمة التدريب السريري، غير أن الواقع يكشف عن فجوة كبيرة بين هذا الاستحقاق، وقصور التمكين لكليات الطب. إذ تشكو بعض كليات الطب الحكومية من عدم رغبة المستشفيات الحكومية في منح الطلبة الدراسين حق التدريب السريري فيها، وهذا يعيق اعتمادها حتماً.
3. ما نسبته 98٪ من كليات الطب في الجامعات الأهلية لا تمتلك مستشفيات جامعية، والمتوفر هو بروتوكولات تعاون بينها وبعض المستشفيات الحكومية والخاصة للتدريب السريري والذي كشفت التقارير عن واقع مخيف يتمثل في أن البعض من هذه البروتوكلات ورقياً فقط وأنه ليس هناك أي تدريب سريري يذكر، وإذا تم بعضه فأنه يتم بعيداً عن اشراف أعضاء هيئة التدريس في المستشفيات. فكيف ستحصل مثل هكذا كليات على الاعتماد الأكايمي.
4. وبما أن الكليات الطبية الاهلية على وجه الخصوص لا تمتلك مستشفيات جامعية أو تعليمية فمعناه أنها لا تمتلك أسرة، ولا اقسام أو دوائر اختصاصية، ولا كوادر طبية، ولا مختبرات، ولا أشعة، ولا عناية حثيثة، ولا طوارئ، ولا غرف عمليات مجهزة، ولا

سجلات، ولا لجان دائمة، ولا جودة طبية، ولا مكتبات علمية، .... الخ. وهذا تحدي كبير يواجه اعتماد مثل هكذا كليات.

5. لا تمتلك معظم كليات الطب خطة واضحة للتدريب السريري، وآلية للمتابعة، وبرنامج مرافق، ومصادر تعلم كافية، ومعامل محاكاة، وعدد كاف من المرضى، لإكساب الطلبة خبرة سريرية كافية.
6. تفتقر كليات الطب إلى لائحة واضحة للإشراف على العمليات السريرية بما في ذلك الرعاية الأولية، والعيادات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية من قبل اساتذة الكلية، بل أن الطلبة يشكون باستمرار أنهم لا يتلقون الدعم الاشرافي الكافي على التدريب السريري.

رابعاً: تحديات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم:

يمثل عضو هيئة التدريس أحد الركائز المهمة في التعليم الطبي بمراحله المختلفة كونه مصدر المعرفة والخبرة التي يتطلع إليها طلبة كليات الطب، غير أن كليات الطب في الجامعات اليمنية تواجه تحدياً كبيراً في هذا المجال يعيقها عن الاستحقاق الوطني المتمثل في الاعتماد الأكاديمي، وابرزها ما يلي:

1. أن غالبية – إن لم يكن كل - كليات الطب في الجامعات اليمنية الأهلية تقوم على أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية، على الرغم من تشديد التشريعات، والشروط، والمعايير الملزمة لكليات الطب الأهلية باستقطاب وتعيين 30٪ من اعضاء هيئة التدريس كل عام لاستمرار البرنامج التعليمي واستدامته[9] غير أن هذا لم يحصل إلا بنسب ضئيلة جداً.
2. ندرة الكادر التدريسي في بعض التخصصات، مما دفع بعض الكليات لإتاحة عملية التدريس لمن هم دون التخصص الدقيق، والبعض اوكلته إلى درجات علمية أقل من الدكتوراه.
3. هجرة العقول اليمنية إلى الخارج بسبب الأوضاع الاقتصادية، وانقطاع المرتبات لسنوات.
4. انشغال الأساتذة في التخصصات الطبية في العمل المهني، والعزوف عن ممارسة التعليم الطبي.
5. ظهور ما يسمى بجدلية استقطاب حاملي شهادات البورد Bord بأنواعها للعمل في التدريس إلى جانب زملائهم الحاصلين على شهادات أكاديمية .PhD.

6. لا تمتلك معظم الكليات لوائح تضمن حقوق أعضاء هيئة التدريس المادية والمعنوية بما في ذلك الحرية الأكاديمية، والتنمية المهنية، والترقيات الوظيفية، وخاصة في الكليات الطبية الأهلية.
7. توقف الابتعاث الخارجي في ظل عدم توفر برامج الدراسات العليا على المستوى الوطني وتحديداً في التخصصات الطبية النادرة؛ مما يعني جمود في تأهيل كوادر طبية جديدة بديلاً عن المتقاعدين والموتى.

خامساً: تحديات الطلب الاجتماعي على التعليم الطبي:

يواجه التعليم الطبي اليمني تزايداً ملحوظاً في الطلب الاجتماعي عليه، وإقبال متزايد كل عام، وهذا جعل النظام التعليمي الطبي يفقد التوزان بين إتاحته وتوفير متطلباته، مما أثر على طبيعة تنفيذ العملية التعليمية داخل القاعة الدراسية، واماكن التدريب السريري، والذي يغلب عليه النمط التقليدي كالتلقين، والمحاضرة، وغياب شبه تام لاستراتيجيات التدريس الحديثة مثل PBL، وغيرها. وبالتالي فأن مثل هكذا تحدي حتماً سيعيق موضوعات الاعتماد الأكاديمي للكليات الطبية، فضلاً عن وجود مؤشرات أخرى لتحديات الطلب الاجتماعي على التعليم الطبي، وأهمها:

1. يواجه التعليم الطبي تحدي كبير في إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي واحتياجات سوق العمل، وهذه قضية يصعب معالجتها مالم تتضافر جهود المجتمع على المستويين الرسمي والشعبي.
2. بروز اختلال واضح في الطاقة الاستيعابية من كلية لأخرى بكافة أنظمة التعليم العام، الموازي، والنفقة الخاصة، مما أثر على جودة العملية التعليمة ومخرجاتها.
3. خلل في عدالة التوزيع السكاني والجغرافي على مستوى الجمهورية في فتح كليات الطب؛ مما جعلها تتكدس في العاصمة صنعاء وبنسبة كبيرة تفوق 80٪ من عدد الكليات في باقي المحافظات.
4. خلل في عدالة استيعاب الطلبة وفقاً لمتغيرات الريف والحضر، الذكور والإناث، إذ اصبح التعليم الطبي حق حصري في معظمه للأثرياء، وقاطني المدن، بعيداً عن خارطة الاحتياجات الفعلية للرعاية الصحية في المناطق الريفية.
5. أظهرت مؤشرات النظام الصحي في اليمن إلى أن ما هو متوفر اليوم من كوادر طبية لا يمثل 7٪ من الاحتياج، وأن على وزارتي التعليم العالي والصحة العامة اعداد خطة لمواجهة الاحتياج اللازم وفقاً للشروط والمعايير، وهذا ما لم يحدث حتى الآن.

سادساً: تحديات المنافسة العالمية والاستحقاق الدولي:

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية كبيرة في مختلف المجالات لا سيما المجال الطبي، فقد أصبح التعليم الطبي أكثر ارتباطاً بالسوق العالمي وليس المحلي فقط، وظهر ما يسمى بعلومة التعليم الطبي، واتاحة رخصة مزاولة المهنة من المنظمات الدولية مثل منظمة الـ ECFMG لجميع خريجي الطلبة غير الأمريكان في مختلف دول العالم، وبالتالي أصبح التعليم نظاماً موجهاً تحكمه أسس عالمية مشتركة، وهذا يزيد من تحدي اعتماد كليات الطب في اليمن إن لم تواكب مثل هكذا تغيرات، وأهم هذه التحديات ما يلي:

1. عولمة الاعتماد الأكاديمي من خلال المعايير وشروط انخراط مخرجات كليات الطب في منح رخصة مزاولة المهنة الطبية على مستوى دولي.
2. فرض نظام تعليمي معين مثل النظام التكاملي الذي يتطلب أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس، وبنى تحتية كافية، ومصادر تعلم حديثة، ومستشفيات جامعية مجهزة بأرقى التجهيزات، وطاقة استيعابية محددة وفاقاً لمعايير متفق عليها، ...الخ.
3. هيمنة المنظمات الغربية على سياسات الاعتماد الأكاديمي للتعليم الطبي ومؤسساته دون النظر في بعض الأحيان لخصوصية البلدان الأخرى.
4. استنزاف العقول اليمنية النيرة، والمبتكرة، والمبدعة في المجال الطبي، وإغرائها بامتيازات كبيرة مما أسهم بشكل كبير في ظهور ما يمسى بنزيف الأدمغة.
5. ربط استحقاق الطلبة الخريجين من كليات الطب في أي بلد ومنها اليمن بالتحاقهم ببرامج الـ ECFMG بالاعتراف بمجلس الاعتماد الأكاديمي لدى الـ WFME.
6. التلويح بعدم الاعتراف بمخرجات التعليم الطبي بحلول 2024م مالم تكن من كليات معتمدة لدى مجلس الاعتماد الأكاديمي المفترض أن يُعترف به من الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME.

سابعاً: تحديات الشراكة الوطنية والدولية:

يتفق الجميع أن الشراكة الوطنية والدولية بين المؤسسات الطبية والمنظمات والهيئات المهتمة بالتعليم الطبي تمثل جسر العبور نحو الاعتراف الدولي بمخرجات كليات الطب في أي بلد، ومنها اليمن؛ وهذا يمثل تحدياً جديداً يواجه كليات الطب في الجامعات اليمنية، ومن مظاهره:

1. فجوة التخطيط بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة العامة والسكان فيما يخص سد فجوة الاحتياج الفعلي للكوادر الصحية وبما يحقق رعاية صحية متكاملة للمجتمع اليمني.

2. غياب الشراكة بين كليات الطب اليمنية ونظرائها على المستوى الوطني والعربي والدولي، وبينها وبين المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالتعليم الطبي والتي تم الحديث عنها تفصيلاً في طي الدراسة الحالية.
3. فجوة التعاون بين مجلس الاعتماد الأكاديمي والمجلس الطبي اليمني فيما يتعلق بمراقبة منح تراخيص فتح الكليات الطبية ومتابعة العملية التعليمية فيها.
4. غياب الدراسات العلمية الرامية لقياس آراء المجتمع المحلي عن مخرجات التعليم الطبي وتقييمها، وإعداد الخطط اللازمة لتحسينها.
5. قصور في عقد المؤتمرات الطبية العالمية بالشراكة مع كليات مناظرة ومنظمات دولية لتقديم أوراق بحثية في مجال التعليم الطبي .

التوصيات، والمقترحات:

بناءً على نتائج ما تم استعراضه من إطار نظري متصل بالاعتماد الأكاديمي، وتحليل للمنظمات والهيئات الوطنية والدولية المهتمة بالتعليم الطبي، وجهود مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في استنهاض كليات الطب للاعتماد ونيل الاستحقاق الدولي وفقاً لمطالب الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، وعرض نقدي للتحديات التي تواجه تأهيل هذه الكليات للاعتماد، توصل الباحث إلى جملة من التوصيات لتفادي مثل هكذا تحديات، ووضع مقترحات تسهم في إثراء الدراسة الحالية، وعلى النحو الآتي:

- **التوصيات:**

1. على الحكومة اليمنية منح مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي مزيداً من الاستقلالية المالية والإدارية والأكاديمية من خلال تحويل المجلس إلى هيئة وطنية معنية بضمان جودة التعليم واعتماده ويكن له إسم "الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد" ويتبع رئاسة الجمهورية، أو رئاسة الوزراء كما هو سائد في كل بلدان العالم.
2. على وزارة المالية توفير كامل المتطلبات المالية لتسجيل المجلس لدى الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME ووفقاً لبطاقة المشروع الذي أعدها المجلس، مع كامل نفقات زيارة لجنة الاتحاد كما هو متعارف عليه دولياً.
3. على مجلس الاعتماد الأكاديمي استكمال متطلبات التسجيل الوثائقية وفقاً لما حدده الاتحاد العالمي للتعليم الطبي WFME، لجميع المراحل (Part A, Part B, Part C, Part D) والاسترشاد بتجارب بعض الدول في هذا المضمار.
4. على وزارة التعليم العالي و البحث العلمي إيقاف منح تراخيص فتح كليات طب جديدة حتى يتم تقييم الكليات الطبية السابقة، ووضع خطة عادلة تضمن عدالة التوزيع الجغرافي والديموغرافي لتوفير كادر طبي وفقاً لمؤشرات النظام الصحي في اليمن واحتياجاته.
5. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس الاعتماد الأكاديمي والمجلس الطبي اليمني وضع آلية عمل مزمنة لتحديد موعد إغلاق الكليات الطبية الحكومية والأهلية التي لم تلتزم بتوفير مستشفى جامعي/ تعليمي وفقاً لخطة متدرجة لا تتجاوز سنتين.
6. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس الاعتماد الأكاديمي والمجلس الطبي اليمني مراجعة وتقييم كل كليات الطب في اليمن وفقاً للمعايير واتخاذ القرارات الحاسمة تجاه الكليات التي لم توفر متطلبات العملية التعليمية كما هو منصوص عليها في وثيقة الشروط والمعايير الصادرة من الوزارة والمجلس.

7. على مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة تكثيف الأنشطة التدريبية في تطبيقات المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية NARS، ومساعدة الكليات الطبية في تحقيق المعايير المؤهلة للاعتماد الأكاديمي.
8. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس الاعتماد الأكاديمي والمجلس الطبي اليمني تشكيل لجنة عليا للإشراف على التدريب السريري من المختصين في التعليم الطبي ووضع آلية عمل للجنة وبما يكفل ضمان جودة التدريب السريري.
9. على الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الصحة العامة والسكان، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية توفير كادر تدريسي من ذوي الاختصاصات الطبية لمعالجة الخلل القائم في الكليات الطبية.
10. على الكليات الطبية الحكومية والأهلية الالتزام بالطاقة الاستيعابية التي حددتها وثيقة حساب الطاقة الاستيعابية الصادرة عن مجلس الاعتماد الأكاديمي ووضع العقوبات الصارمة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه المخالفات لهذا المطلب.
11. على كليات الطب الحكومية والأهلية الانخراط في المنافسة الدولية والتصنيف العالمي وتجسيد الشراكة الحقيقة مع النظراء على المستوى الوطني والعربي والدولي وبما يحقق مزيداً من نقل الخبرات العلمية والمهارية والذي من شأنه تحسين جودة التعليم الطبي في اليمن.

- **المقترحات:**

1. تصور مقترح لهيئة وطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد في ضوء تجارب بعض الدول.
2. واقع التعليم الطبي وسبل تطويره في ضوء مؤشرات النظام الصحي في اليمن.
3. برنامج تدريبي مقترح لتطبيقات المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية NARS
4. تقييم مستوى التزام كليات الطب في الجامعات اليمنية بدليل حساب الطاقة الاستيعابية.
5. استراتيجية مقترحة لإحداث التوازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم الطبي ومتطلبات الالتزام بالطاقة الاستيعابية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أمين، هنار إبراهيم، (2012)، الاعتماد المؤسسي و الأكاديمي و معاييرهما، **مجلة البحوث و الدراسات الإسلامية**، ع (28)، ص ص:283- 334.
- البهواشي، السيد عبدالعزيز، (2007)، **معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة فى التعليم العالي، الطبعة الاولى، دار عالم الكتب.**
- جامعة العلوم والتكنولوجيا، (2010)، **توصيات المؤتمر الدولي الأول للتعليم الطبي واعتماده في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط**، المنعقد في جامعة العلوم والتكنولوجيا بالشراكة مع الجمعية العلمية لكليات الطب العربية والاتحاد العالمي للتعليم الطبي ومنظمة الصحة العلمية، في الفترة من 27- 30 نوفمبر، صنعاء، اليمن.
- جامعة حضرموت، (2012)، **توصيات مؤتمر التعليم الطبي اليمني الاول، كلية الطب بجامعة حضرموت**، في الفترة من 15- 16 ديسمبر ، المكلاء، اليمن.
- حسن، فتحي عبدالرسول، و أبو دشوش، أحمد عبدالرحمن، و عبدالعاطي، سوزان يوسف، (2016)، التحديات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي، **مجلة العلوم التربوية**، العدد (27)، جامعة جنوب الوادي، ص ص: 229- 251.
- حيدر، عبداللطيف، (2012)، **الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي**، منشورات مجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، صنعاء، اليمن.
- الدهشان، جمال علي، (2007)، الاعتماد الأكاديمي: الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية، **ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي الثاني " معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي "**. كلية التربية النوعية – جامعة المنصورة – ابريل، مصر.
- الشرجبي، عبدالرحمن، و المطري، سميرة صالح، (2020)، معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، **مجلة جامعة الناصر**، المجلد (1)، العدد (16)، ص ص: 39- 67.
- طعيمة، رشدي واخرون، (2006)، **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد**، دار المسيرة العربي: عمان.
- العرجش، حيدر حاتم، (2019)، **الإعتماد الأكاديمي في التعليم العالي**، ط (1)، دار الرضوان للنشر والتوزيع.

- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، (2022)، **دليل نظام ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي**، إصدارات المجلس، صنعاء، اليمن.
- مددين، خلف سلمان، (2012)، تحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظ أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)**، العدد (26)، الجزء الثاني، ص ص: 235- 248.
- الوثيقة العالمية للمحاسبة المجتمعية كليات الطب، (2010)، **مؤتمر شرق لندن في التعليم الطبي**، 10- 13 اكتوبر، لندن، المملكة البريطانية.

المراجع الأجنبية:

- Al- haboob, Ahmed, (2022), The scientific symposium on: The reality of medical education in Yemen in light of the requirements of international bodies for accreditation, **second paper: International bodies for the accreditation of medical education**, held on Monday, 2 Safar 1444, corresponding to: August 29, 2022, Sana'a, Yemen.
- Al- mekhlfi, Abdullah, (2022), The scientific symposium on: The reality of medical education in Yemen in light of the requirements of international bodies for accreditation, **First paper: The History of medical education In Yemen**, held on Monday, 2 Safar 1444 AH, corresponding to: August 29, 2022, Sana'a, Yemen.
- Arnold, Stephen D., Kozel, Charles T. & Vekarde, Lily D. (2004) "Recommendations for Evaluating Accreditation Guideline Outcomes Assessment Methods for Accredited Environmental Health Programs in the United States" in **Journal of Environmental Health**. July/August, Vol 67 Issue 1, p.22-26.
- Atia Ahmed, and Elfard Alfared, (2020), Medical School Accreditation in Libya: Current Trends and Future Challenges, **The Egyptian Journal of Medical Education**, V. (3), N. (4), pp; 1-4
- Atia Ahmed, and Elfard Alfared, (2022), Libyan Medical Education Program and WFME Accreditation Process: A Brief Report, **Libyan Medical Journal**, V. (14), N. (1), pp: 34-37.
- Avicenna Directory, Available at**:** **https://ewikiar.top/wiki/Avicenna_Directories**, 4-9-2022.

- Boateng, J., (2014), Barriers to Internal Quality Assurance in Ghanaian Private Tertiary Institutions, **Research on Humanities and Social Sciences**, V, (4), N. (2), pp: 1-9.
- Cathal, D., (2016), The contribution of professional accreditation to quality assurance in higher education, **Quality in Higher Education**, Volume 22, Issue 3, pp: 228-241.
- Christine Shiffer, John Boulet (2019), Advancing the Quality of Medical Education Worldwide: ECFMG's 2023 Medical School Accreditation Requirement, Journal of Medical Regulation 105(4):8-16.
- Deborah B., Marta V. and Danette, (2021), Global trends in medical education Accreditation**, Hum Retour for Health Journal**, v.(19), N. (70), pp: 1-15.
- Directory of Organizations that Recognize/Accredit Medical Schools (DORA), Available **at: https://www.faimer.org/dora**/, 7-9-2022.
- Educational Commission for Foreign Medical Graduates (ECFMG), Available at: **https://www.ecfmg.org**/ 3-9-2022.
- Foundation for Advancement of International Medical Education and Research (FAIMER), Available at: **https://www.faimer.org**/, 3-9-2022.
- Gary R., and Barbara S., (2002), Quality Assurance in Europe and the U.S.: Professional and Political Economic Framing of Higher Education Policy, **Higher Education, journal article**, Vol. 43, No. 3, Globally, Nationally, and Locally Patterned Changes in Higher Education (Apr., 2002), pp. 355-390, Published By: Springer, available at: https://www.jstor.org/stable/3447522, 2-10- 2022.
- Haider, Abdullatif, (2019), **a training material presented to the workshop on defining the academic accreditation standards for medical School in light of the standards of the World Federation for Medical Education WFME**, held from December 12-14, Academic Accreditation Board, Sana'a, Yemen.
- Harmon, G., & Meek, l., (2000), Repositioning Quality Assurance and Accreditation in Australian Higher Education, publication at: **https://www.researchgate.net/publication**/247391085, 2- 8-2022.
- International Medical Education Directory (IMED) Available at: **https://www.imed.org**/, 3-9-2022.

- John, N., William B., & Page M., (2005), The FAIMER Institute: creating international networks of medical educators, **journal of Medical Teacher**, Vol. 27, No. 3, 2005, pp. 214–218.
- Judith S. E., (2015), Accreditation & Recognition in the United States: Overview of the primary quality control mechanisms in U.S. higher education, accreditation resources occasional papers, available at: **https://www.chea.org/papers**, 22- 9- 2022.
- Latif MZ, Wajid G. (2018), Reforming Medical Education in Pakistan through strengthening Departments of Medical Education. **Pak J Med Sci** November – December, Vol. 34 No. 6, pp: 1-6.
- Mishra, G., Srivastava, T., Singh, R., & Patwa, P., (2021), Current Status of Accreditation of Medical Education: A Systematic Review, **Journal of Krishna Institute of Medical Sciences University**, JKIMSU, Vol. 10, No. 4, October-December, pp: 1-12.
- Nelson, C., (2021), Challenges of accreditation in an African university: reflections from the Eduardo Mondlane University, in Mozambique, **Quality in Higher Education Journal**, V., (28), n., (2), pp: 236- 260.
- Pradeep, K., Balvinder S., & Don P., (2021), Impact of Accreditation on Quality and Excellence of Higher Education Institutions, March, **Investigation Operational** , 41(2):16- 151.
- Rafi , A., & Anwar, M., (2020), Challenges for implementing WFME standards for accreditation in health professions education in low and middle-income countries: A scoping review, November, **Journal of the Pakistan Medical Association**, V. (71), N. (3), pp:1-30.
- Sam, L., John, B., & Ian, M., (2000), **Report on medical education in the Republic of Yemen**, prepared by Liverpool Committee, Sana, Yemen.
- Sanyal, B., C; Martin, M., (2007), Quality assurance and the role of accreditation: an overview. "Report: Higher Education in the World 2007: Accreditation for Quality Assurance: What is at Stake?". A available at: **URIhttp://hdl.handle.net/2099/8095**.
- The Council for Higher Education Accreditation (CHEA), (2010), Available at: **https://www.chea.org**/, 30-7-2022.
- World Directory of Medical Schools (WDOMS), Available at: **https://www.wdoms.org**/, 1-8-2022.
- World Federation for Medical Education (WFME), Available at: **https://www.wfme.org**/, 28-8-2022.

- World Health Organization (WHO), Available at: **https://www.who.int/ar**, 6-8-2022.
- World Medical Association (WMA), Available at: **https://www.wma.net**/, 13-9-2022.
- Yemen Medical Council (YMC), Available at: **www, ymc.somee.com**, 20-9-2022 .